هل يستعيد البنك اليمني للإنشاء والتعمير دوره الريادي في القطاع المصرفي؟

قاسم كمال: نسعى إلى تحقيق شمول اقتصادي عن طريق التمكين الاقتصادي

المعيار التاسع ومواجهة التحدي

المصارف
Al-Masarif
يوليو 2022 | العدد (22)

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking aspects

المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) (الأدوات المالية) والمعيار المحاسبي الدولي (AAIFIO 30)

البنك الأهلي اليمني

National Bank Of Yemen

بنك كل اليمنيين

Bank of all Yemenis..

nby.com.ye 01/517779 NBYBank.1969 NBYBank

بنك بحجم وطن..

البنك الأول في اليمن

البنك اليمني للإنشاء والتعمير

Yemen Bank For Reconstruction & Development

https://www.facebook.com/YBRDYE

www.ybrdye.com

YBRDYE

الرقم المجاني
8000022

المصارف
Al-Masarif

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية
تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

العدد (22) يوليو 2022

المشـرف العـام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

مديـر التحريـر
فؤاد أحمد يحيى

عضو هيئة التحريـر
قائد رمادة

العلاقـات العامـة
عبدالحميد المطري

الإخـراج الفني والتنفيـذ
سلطان الصالحي

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١
فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء
البريـد الإلكترونـي
ybanet@yemen-yba.com
الإعـلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

هل يستعيد البنك اليمني للإنشاء والتعمير دوره الريادي في القطاع المصرفي؟

قاسم كمال: نسعى إلى تحقيق شمول اقتصادي عن طريق التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال

بنك التضامن يدشن النظام البنكي والانترنت المصرفي الحديث

بنـــوك

6-14, 20,21

(كاك بنك) يحتفل بذكرى مرور 40 عاماً على تأسيسه

جواهر التجاري يقدم 10 سيارات خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2022

بنك اليمن والكويت ينفذ برنامجاً تدريبياً تخصصياً لخدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول

كتـابـات

38 إبراهيم العواوي

36 أسامة الشوخي

39 معين العراسي

40 ضياء الحق الحبيشي

المعيار التاسع ومواجهة التحدي

تتأهب البنوك اليمنية لتطبيق المعيار 9 من معايير التقارير المالية الدولية على القوائم المالية لها اعتباراً من العام المالي الحالي، وتعمل جاهدة على تحديث أنظمتها وتأهيل موظفيها للتعامل مع متطلبات ذلك المعيار.

والنجاح في تطبيق المعيار 9 يمثل تحدياً كبيراً للبنوك اليمنية ونقلة نوعية توفر المزيد من الدقة والأمان في عمليات البنوك ومراكزها المالية، وتأتي أهمية المعيار من تعزيزه لمستوى التحوط المحاسبي، حيث يلزم البنوك والشركات المالية باحتساب المخصصات الإئتمانية المتوقعة الكافية للأصول بناء على المخاطر المتوقعة بدلا من الانتظار حتى تتحقق تلك المخاطر وتحل بها الخسائر، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه البنوك اليمنية من حيث تجهيز البنية التحتية وتوفير الأنظمة المتقدمة القادرة على التعامل مع المعيار واستيعاب متطلباته، فإن إعداد القوائم المالية وفقاً لما يمليه ذلك المعيار سيعمل على تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بالمراكز المالية للبنوك اليمنية، ويشجع البنوك المراسلة في الخارج على توسيع نطاق التعامل مع البنوك اليمنية، ويعزز الثقة ببياناتها ومراكزها المالية.

إن التغلب على التحديات التي يفرضها تطبيق المعيار يتطلب من الجميع إدراكاً واعياً وعميقاً بمعطيات الواقع الفعلي في بيئة الأعمال والمضاعفات الناتجة عن الحرب والصراع السياسي الذي يعصف بالبلاد والذي أضاف العديد من التعقيدات والمخاطر إلى بيئة العمل المصرفي التي ألقت بانعكاساتها على المراكز المالية للبنوك اليمنية وعلاقاتها مع البنوك والمؤسسات المالية الخارجية.

ولا شك في أن النجاح في تحقيق الهدف ومواجهة التحديات مرهون بمستوى التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية والمصرفية وبين الجهات الأخرى ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص تلك المعنية بالتنظيم والإشراف على النشاط المالي والمصرفي في البلاد.

ونحن على ثقة بأن البنك المركزي اليمني لن يتوانى عن تقديم الدعم الفني والإرشادي للبنوك في حالة أن تدعو الحاجة لذلك خلال مرحلة التجهيز والإعداد لمتطلبات تطبيق المعيار، وسيعمل معها بتنسيق وتعاون وثيق لوضع المعالجات واستنباط الحلول للصعوبات أو العقبات التي يمكن أن تظهر خلال تلك المرحلة).

كما يتوجب على كبار المساهمين في البنوك أن لا يتوانوا عن تقديم الدعم والمساندة لمؤسساتهم المصرفية، والعمل على تعزيز رؤوس أموالها بما يمكنها من إدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة واستيعاب متطلبات تطبيق المعيار، ومهما كان حجم الاستثمار المطلوب في تحديث وسائل العمل في البنوك وتعزيز رؤوس أموالها، فلا شك أن المردود المادي والمعنوي الذي سيعود على المستثمرين وعلى الاقتصاد الوطني سيكون أكثر من ذلك بكثير.

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك اليمنية

إن النجاح في تحقيق الهدف ومواجهة التحديات مرهون بمستوى التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية والمصرفية وبين الجهات المعنية بالتنظيم والإشراف على النشاط المالي والمصرفي في البلاد

جمعية البنوك اليمنية تناقش مع الهيئة العامة للاستثمار مشاركة البنوك في مؤتمر الاستثمار القادم

ناقشت قيادة جمعية البنوك اليمنية، ممثلة بالقائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس، أجندة مشاركة القطاع الخاص بما فيه البنوك في مؤتمر الاستثمار المزمع تدشينه في أغسطس 2022 حيث استعرضت قيادة الجمعية مع قيادة الهيئة مصفوفة المشاريع والفرص الاستثمارية والمنطقة الصناعية في الحديدة مع تحديد المؤشرات والبيانات اللازمة لكل مشروع.

وفي السياق نفسه استعرض مدير قطاع المشاريع في الهيئة المساحات المخصصة لبناء المشاريع في المنطقة الصناعية بالحديدة، وتم شرح المشاريع على مستوى القطاعات الصناعية المختلفة.

فيما أكد القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية، الأستاذ محمود قائد ناجي، ضرورة تهيئة البيئة الاستثمارية من الناحية التشريعية والتنظيمية، وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه القطاع البنكي، بما من شأنه المساعدة على مشاركة البنوك في فرص الاستثمار.

كاك بنك الإسلامي يكرم رعاة برنامج الغلة في نسخته الخامسة

كرم " كاك بنك الإسلامي" رعاة برنامج الغلة في نسخته الخامسة، الذي تم بثه عبر أثير عدد من الإذاعات المحلية في موسم رمضان الماضي 1443هـ- 2022 .

وفي التكريم أوضح المدير التنفيذي للبنك الأستاذ عادل محمد الكبسي أن برنامج الغلة في موسمه الخامس حقق نجاحات متميزة في مجال نشر التوعية والتثقيف بمفهوم الشمول المالي وتوسيع نطاقه الجغرافي للوصول إلى مختلف الشرائح الاقتصادية والاجتماعية في السوق اليمنية باستخدام المحافظ الإلكترونية الحديثة في مجال الخدمات المالية والمصرفية .. مبيناً أن محتوى التطبيق يعبر عن الثقافة المصرفية المختلفة وخدمات الشركات الداعمة للبرنامج، وكذلك كانت المسابقة عبر صفحة البنك في الفيسبوك، وعبر البث المباشر لتطبيق الغلة الإلكتروني، وعلى صفحات الفيس بوك التابعة للبنك ورعاة البرنامج.

وأشار إلى أن حلقات برنامج الغلة تضمنت عرض مختلف الأفكار الخدمية والمصرفية والتوعوية بأسلوب ممتع غير ممل، يتناسب وذروة الاستماع الرمضاني للبنك ولجميع الرعاة عن طريق الإعلانات والأسئلة التي تطرح في تطبيق مسابقة الغلة الإلكتروني وأسئلة المذيعين.

من جهته أشار مدير البرنامج الأستاذ سامي أحمد هادي إلى أن البرنامج حقق النجاح الكبير باتباع الشفافية والوضوح في توزيع الجوائز بحضور لجان مميزة سواء من داخل البنك أو من الشركات الراعية.

ولفت إلى أن برنامج الغلة 5 تميز بتنوع الإطار العام من حيث فقراته ومسابقته وما تخللها من طرح للأسئلة على المشاركين باستخدام وسائل حديثة ومجانية عبر تطبيق الغلة الإلكتروني على متجر قوقل بلاي.

وأكد أن برنامج الغلة الإذاعي والمسابقاتي اكتسب خلال المواسم الخمسة الماضية جماهير كثيرة من مختلف شرائح المجتمع اليمني من المستمعين للإذاعات ومستخدمي حسابات الفيس بوك وحصل البرنامج على نسبة كبيرة من المتابعين والمعجبين على أثير الإذاعات الناقلة له وكذلك في صفحة البنك ورعاة البرنامج على الفيسبوك .. لافتاً إلى أن ذلك يعتبر نجاحاً كبيراً للبرنامج وجميع القائمين عليه وللرعاة الداعمين.

ونوّه بجهود الرعاة والإذاعة الرئيسة " إذاعة ألوان صنعاء وذمار وإب و الإذاعات الأخرى كإذاعة جراند إف إم، وإذاعة يمن تايمز إف إم".

إلى ذلك عبر عدد من الرعاة عن شكرهم لإدارة برنامج الغلة وفريق البرنامج على جهودهم الكبيرة التي تجلت ثمارها في تحقيق الأهداف الوطنية من خلال نشر الثقافة المصرفية.

يشار إلى أن "كاك بنك" كان قد أطلق برنامج "الغلة " المسابقاتي في نسخته الخامسة خلال شهر رمضان المبارك لهذا العام 1443هـ 2022، بحلة جديدة تتناسب مع ذروة الاستماع الرمضاني، وبلغت جوائز البرنامج أكثر من 11 مليون ريال مقدمة من البنك والرعاة، شملت جوائز نقدية يومية وأسبوعية قيمة، جائزة 20000 ريال لكل فائز يومياً بإجمالي 18 يومياً و10 فائزين أسبوعياً بإجمالي 560 فائزاً وفائزة .

RELIABLE POWER FOR A SUSTAINABLE WORLD

Riello UPS offers a complete range of single-phase and three-phase UPS from 400 VA to 6.4 MVA, and provides advanced UPS Systems both modular and monolithic, transformer-free or transformer-based, for applications ranging from Data Center to large industrial plants, home offices, medical and healthcare, security and emergency equipment, communication systems and IT applications.

قوة موثوقة لعالم مستدام

www.riello-ups.com

natco
Information Technology

Natco Information Technology Com. LTD

Head Office :Sana'a Hayel St. - Tel.: (01)218123/2 - Fax:(01)218121- P.O.Box: 1187
E-mail: info_nit@natco.com.ye

Taiz	:Tel.: (04) 285095/9	Fax	: (04)285097
Aden	:Tel.: (02) 243482	Fax	: (02)222495
Hodaida	:Tel.: (03) 205857	Fax	: (03) 211946
Mukala	:Tel.: (05) 304173	Fax	: (05) 314973

ISO9001:2015
IND/QMS/IQC-C0008/0023

info_nit@natco.com.ye
www.natco.com.ye

شركة ناتكولتقنية المعلومات المحدودة

المركز الرئيسي :صنعاء: شارع هائل-ت:٢/ ٢١٨١٢٣(٠١)- فاكس:٢١٨١٢١ (٠١)-ص.ب: ١١٨٧
بريد إلكتروني: E-mail: info_nit@natco.com.ye

تعـــــز - تلفون:٢٨٥٠٩٥/٩(٠٤) - فاكس:٢٨٥٠٩٧(٠٤)
عـــــدن - تلفون: ٢٤٣٤٨٢(٠٢) - فاكس:٢٢٣٤٩٥ (٠٢)
الحديـــدة - تلفون:٢٠٥٨٥٧(٠٣) - فاكس:٢١١٩٤٦(٠٣)
المكـــــلا - تلفون:٢٠٤١٧٣ (٠٥) - فاكس:٣١٤٩٧٣(٠٥)

خلال الملتقى السنوي لمدراء الإدارات والفروع..

بنك التضامن يدشن النظام البنكي والانترنت المصرفي الحديث

في إطار سعي إدارة البنك إلى تقديم أحدث الخدمات البنكية المعاصرة ومواكبة التقنيات المصرفية الحديثة وتوفير أيسر الحلول البنكية للعملاء.

دشن رئيس مجلس إدارة بنك التضامن الأستاذ شوقي أحمد هائل سعيد خلال الملتقى السنوي لمدراء إدارات وفروع البنك المنعقد بصنعاء، النظام البنكي والانترنت المصرفي الحديث للبنك، الهادف إلى تقديم مفهوم جديد للخدمات البنكية.

وخلال حفل التدشين أكّد رئيس مجلس الإدارة الأستاذ شوقي أحمد هائل سعيد عزم بنك التضامن على مواصلة تقديمه لأفضل التقنيات المصرفية المعاصرة بأحدث الحلول المصرفية للارتقاء بخدماته على مدار الساعة انطلاقاً من إيمان إدارة البنك بحقيقة أن العميل هو أساس نجاح البنك في تحقيق تطلعاته المستقبلية وتعزيز خدماته بشكل مستمر ورفع كفاءة موظفيه .

الجدير بالذكر أن بنك التضامن يملك أحدث البنى التحتية في اليمن، التي تمكنه من تقديم خدمات مصرفية وإلكترونية متقدمة، وقد حصل البنك مؤخراً على جائزة "أفضل بنك إسلامي لخدمات الأفراد لعامي 2020 و 2021 " من (CAMBRIDGE IFA) التي تعد واحدة من أبرز بيوت الخبرة العالمية في مجال الاستشارات المالية، وجاء ذلك التكريم ليؤكد على استمرار ريادة بنك التضامن في المجال الرقمي الحديث ومواكبته لأحدث التقنيات.

وفي هذا السياق يقدم بنك التضامن خدماته من خلال 37 فرعاً ومركزاً كما يقدم خدمات إلكترونية ذاتية متكاملة على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع من خلال تطبيق التضامن موبايل والانترنت المصرفي عبر موقع البنك www.tadhamonbank.com والاتصال المجاني عبر خدمة "تضامن كول سنتر 8001010" إضافة إلى امتلاكه شبكة واسعة من نقاط البيع والوكلاء لخدمة محفظتي وأكثر من 3500 وكيل معتمد لخدمة "تضامن باي" وعدد كبير من أجهزة الصرف الآلي الموزعة في محافظات الجمهورية.

بنك التضامن ينفذ برنامجاً خاصاً بالتوعية بالسياسة الائتمانية

نفذ بنك التضامن برنامجاً خاصاً بالتوعية بالسياسة الائتمانية خلال الفترة من 26 وحتى 27 يونيو 2022، في مركز التدريب بالإدارة العامة في صنعاء.

واستهدف البرنامج (70) موظفاً من موظفي الإدارة العامة والإدارات المعنية والمختصين في عموم الفروع والمكاتب موزعين على مجموعتين:-

المجموعة الأولى تمثلت في مجموعة الحضور الفعلي للمستهدفين بالتوعية من صنعاء، والمجموعة الثانية، تمثلت في مجموعة المستهدفين من الفروع خارج صنعاء، الذين تم تدريبهم عن بُعد (اونلاين) عن طريق تطبيق الزوم.

ودرب في البرنامج كل من الزملاء :

- الأستاذ معاذ السروري، رئيس قسم الاستثمار المباشر، والأستاذ عادل الذمراني، رئيس قسم مخاطر الائتمان.

وفي ختام البرنامج أكد الأخ عبدالقوي حسان، رئيس قسم التدريب والتطوير، اهتمام الإدارة العليا بالتدريب، شاكراً المدربين والمتدربين على التزامهم بالحضور. مشيراً إلى أهمية فهم السياسات الخاصة بالبنك والاستفسار عن كل ما يتعلق بها من قبل المعنيين.

الجدير بالذكر أن بنك التضامن يعتبر أحد أكبر البنوك اليمنية والأكثر ثقة، تأسس في العام 1996، ويمارس أعماله المصرفية والاستثمارية المختلفة حسب الأعراف والقواعد المصرفية المتعارف عليها طبقاً للقوانين النافذة، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

وقد تجاوز البنك توقعات عملائه في تلبية احتياجاتهم المصرفية بمهارة تتفوق على المعايير العادية وظيفياً وإجرائياً، بما يدعم إدارة الموارد المتاحة بحكمة وعقلانية وإنجاز الأعمال بسلاسة وابتكار متميز يجعل منه قيمة مجتمعية مضافة.

خدماتنا الإلكترونية ..
دوماً معك ..

بنك التضامن
Tadhamon Bank

تضامن كول سنتر
TADHAMON CALL CENTER
8001010
info@Tadhamonbank.com

(كاك بنك).. أربعة عقود من الريادة

الأستاذ/ إبراهيم أحمد الحوثي
رئيس مجلس إدارة البنك:

ريادتنا تكمن في تميز كادرنا الذي به نستمر ونتقدم

المصارف/خاص:

احتفل بنك التسليف التعاوني الزراعي " كاك بنك " بذكرى مرور 40 عاماً على تأسيسه وما حققه خلالها من ريادة وتميز في القطاع المصرفي اليمني، وبهذه المناسبة ألقى رئيس مجلس إدارة البنك الأستاذ إبراهيم أحمد الحوثي كلمة، تحدث فيها عن تجربة البنك الوطنية الرائدة طيلة 40 عاماً وما حققه البنك من نجاحات وقدمه من منتجات وخدمات إبداعية وابتكارات ومزايا تنافسية .. إلى نص الكلمة :

ونحن نحتفل بمرور أربعين عاماً على تأسيس مؤسستنا المصرفية العملاقة، يطيب لنا بدايةً ان نتقدم بعظيم الشكر والامتنان لكادر هذه المؤسسة الذين كان لهم الفضل في تشييد هذا الصرح البنكي الشامخ، على رأسهم الرعيل الأول ممن وضعوا لبنات تأسيس هذا البنك وبنائه وتقدمه، هذا البنك الذي سنظل نُفاخر به كمؤسسة وطنية رائدة أثبتت نجاحها وتميزها على طول رقعة وطننا الحبيب، من خلال تقديم منتجات وخدمات إبداعية واكبت كل جديد في القطاع المصرفي، فقد كان كاك بنك هو السباق في تطوير الحلول التقنية الأحدث، التي عكست مدى استمرار تميز وتفوق كادرنا المُبدع، الذي به يسموا بنكنا ويصمد أمام كل التحديات، وهنا فإن البنك لم يترك أي مجال إلا وقدم ابتكاراته ومزاياه التنافسية هي الأفضل مقارنة بالآخرين واستطاع من خلالها تحقيق نجاحات مُبهرة في أصعب الظروف، الأمر الذي عزز من ريادته وقدرته خلال مسيرته الممتدة على مدى أربعة عقود ماضية.

إن ريادتنا تكمن في تميز كادرنا الذي به نستمر ونتقدم، هذا الكادر الذي حرص ويحرص دوماً على تلبية تطلعات عملائنا، فبهم تستمر وتزدهر مؤسستنا الغالية، رضى العملاء غاية وهي سر بقائنا كمؤسسة وطنية عريقة تعمل من أجل تقديم كل ما يواكب توقعات عملائنا المالية، وسنظل نسعى على الدوام تطوير قدراتنا لتستمر ريادتنا قصة تروى جيلا بعد جيل.

كما لا يخفى على أحد انعكاسات الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به بلادنا، وما نتج عنه من أزمة في السيولة النقدية، ومع ذلك فقد سعى البنك نحو تقديم الحلول المصرفية المتطورة بما يخفف من صعوبات هذه الأزمة المصرفية، كالتحول نحو النقد الالكتروني عبر باقة منتجات الكترونية مبتكرة منها تحديث وتوسيع محفظة موبايل موني، وكذا مزايا تطوير أنظمة حديثة للمدفوعات والتسويات المالية التي سيكون لها الأثر الإيجابي المتوقع، وصولاً لشمول مالي حقيقي يواكب توجه الدولة نحو اقتصاد رقمي فاعل، ليبقى كاك بنك المشارك الأكبر والداعم الرئيسي لسفينة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، ليعيد توجيه البوصلة نحو التعافي والعودة من جديد بكل ثقة واقتدار لتجاوز الصعوبات الراهنة؛ بعزيمة وقدرة موظفينا وثقة ورضى عملائنا، الذين نتوجه اليهم في هذه المناسبة بخالص الشكر والتقدير والامتنان.

نهنئكم جميعاً بمسيرة النجاح التي أكملت عامها الأربعين محفوفة بالإنجازات والعطاءات، وستستمر الريادة بكم.

وفق الله الجميع لما فيه خير هذا الوطن، وكل عام والجميع بخير.

بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك) يحتفل بذكرى مرور 40 عاماً على تأسيسه

احتفل بنك التسليف التعاوني والزراعي "كاك بنك" بذكرى مرور أربعة عقود على تأسيسه ومسيرته في القطاع المالي المصرفي.

وفي الحفل الذي أقيم في العاصمة صنعاء تحت شعار" 40 عاماً من الريادة" بحضور أعضاء مجلس الادارة والمؤسسين وقيادة البنك، أشار رئيس مجلس الإدارة الأخ ابراهيم أحمد الحوثي، إلى أن الاحتفال بهذا اليوم يأتي تتويجاً للنقلات النوعية التي حققها كاك بنك خلال مسيرة 4 عقود من العمل والتطور المصرفي والتحديث الاستراتيجي الذي جعله اليوم من أهم وأكبر البنوك الوطنية وأحد أكبر وأبرز المؤسسات الرائدة مُعززاً وجوده الفاعل في السوق المصرفي بما يخدم النمو الاقتصادي للبلد، كما أكد رئيس مجلس الإدارة أن الاحتفال بدور المؤسسين يعد تكريماً وتقديراً لجهودهم جميعاً خلال الفترة السابقة، فبالرغم من الصعوبات والتحديات التي مر بها البنك إلا أنه استطاع تجاوزها وتحقيق نجاحات مبهرة وذلك بفضل من عملوا بإخلاص في هذا الصرح الشامخ، منوهاً بدور الكادر البشري للبنك في الحفاظ على المزايا التنافسية التي يقدمها وتميزهم في نوعية الخدمات البنكية التي يتم تطويرها وفق أحدث التقنيات الحديثة المُقدمة لجميع أبناء المجتمع اليمني للاستفادة منها، مشيداً بكافة الجهود التي بُذلت خلال 40 عاماً ماضية ؛ كونها هي من وضعت البنك في مكانته المتميزة والمتقدمة بين المؤسسات المصرفية المنافسة.

كما حث كادر البنك على أهمية استمرار الجهود للحفاظ على منجزاته ومواصلة دورهم الريادي في تطوير وتوسيع مستويات تقديم الخدمات المصرفية الجديدة التي تواكب أفضل المنتجات العالمية.

وخلال الحفل الذي تخلله عدد من العروض عن إنجازات البنك ومسيرة عطائه خلال فترة أربعة عقود ماضية، ألقى الأخ محمد أحمد تقي كلمة عن مؤسسي البنك استعرض فيها مسيرة النجاح التي تحققت خلال الفترة الماضية ليصبح "كاك بنك" اليوم قلعة مصرفية كبيرة سيما وخدماته المصرفية المتطورة أكدت مدى نجاحه في الريادة البنكية والمصرفية حتى اللحظة، متحدثاً عن التطورات التي حققها البنك وشمولية الخدمات التي تم تقديمها وارتباطها بأغلب شرائح المجتمع اليمني في كل محافظات الجمهورية.

كما ألقيت العديد من الكلمات الأخرى من قبل المؤسسين، اللذين أكدوا دور "كاك بنك" في دعم التنمية الزراعية والسمكية وتقديم منتجات مميزة للمزارعين والصيادين في بداية نشاط البنك في المجال الزراعي التنموي.

ونظراً لأهمية هذه الفعالية فقد تم استعراض جوانب وقدرات البنك في تطوير الخدمات المصرفية الحديثة من خلال أهم المزايا التي تم ابتكارها مؤخراً كتطوير نظام تسوية المدفوعات المالية الذي يعتبر إضافة نوعية في الخدمات المصرفية الإلكترونية التي سيقدمها البنك بما يعزز من مستوى الشمول المالي الحقيقي كجزء من خطط التطوير الاستراتيجية لأنظمة البنك التي يقوم من أجلها.

وفي ختام الاحتفال قام رئيس مجلس الإدارة ومعه أعضاء مجلس الإدارة وعدد من القيادات ورؤساء القطاعات، بتكريم بعض المؤسسين، كما تم تكريم فريق تطوير الأنظمة والخدمات الإلكترونية من الإدارات الفنية المتخصصة.

وعلى هامش الاحتفال بذكرى مرور 40 عاماً على تأسيسه دشن (كاك بنك)، كما عود عملائه الكرام على تقديم كل ما هو مميز وفريد ومبتكر، نظام تسوية المدفوعات المالية (mps) كأحدث تقنية لتسهيل وربط الخدمات الإليكترونية على مستوى القطاع المصرفي .

بنك اليمن والكويت ينفذ برنامجاً تدريبياً تخصصياً لتقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول

المصارف/خاص:

في إطار التوجه العام والخطة الاستراتيجية للإدارة التنفيذية للبنك الخاصة بالتحول الرقمي والتي بدأ تنفيذها بداية العام الحالي 2022 .. نفذ بنك اليمن والكويت برنامجاً تدريبياً تخصصياً في مجال التعامل بالنقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول.

وهدف البرنامج الذي انعقد على مدى أربعة أيام خلال الفترة (4-7) يونيو المنصرم إلى رفد 43 مشاركاً ومشاركة من مساعدي المدير العام ومدراء الإدارات ومدراء الفروع ومدراء المكاتب بعدد من المعارف والمهارات المتعلقة بخدمات النقود الإلكترونية وآليات تقديمها وتشغيلها ، وكذا تعريف المشاركين بالأدوار والمهام والمسؤوليات المناطة بهم عند تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول.

وأوضحت مدير إدارة الموارد البشرية والتدريب في البنك الأستاذة مراكش الصباحي أن تنفيذ البرنامج يأتي ضمن الخطة العامة لإدارة البنك ويقوم بتنفيذه قسم التدريب بهدف تأهيل وتدريب قادة البنك حول خدمات الدفع الإلكتروني وخدمات النقود الإلكترونية وتوضيح إجراءات العمل التي تقوم بها إدارة المحافظ الإلكترونية في البنك من حيث آليات إصدار وشراء النقد الإلكتروني وبما يساعدعم على فهم آلية العمل الخاصة بالنقد الإلكتروني والقيام بدورهم في الدورة المستندية الخاصة بعمليات إصدار وشراء النقد الإلكتروني من حساب المجمع.

ولفتت إلى أن البرنامج الذي نفذه المدرب معين العراسي مدير إدارة المحافظ الإلكترونية في البنك هدف إلى رفد جميع مدراء فروع البنك بجملة من المعارف حول آليات إصدار وشراء النقد الإلكتروني من حساب المجمع بما يساعدهم في لعب دورهم عند استقبال وكلاء المحافظ الإلكترونية.

وأشارت إلى أنه ونظراً لسعي البنك في تنفيذ خطته الاستراتيجيه الخاصة بالتحول الرقمي فإن هذه الدورة ما هي إلا بداية لسلسلة دورات يتم الإعداد لإقامتها ستستهدف بقية المستويات الإداريه الأخرى خلال المراحل القادمة.

توجه روسي للصيرفة الإسلامية

تتجه روسيا لاعتماد نظام الصيرفة الإسلامية في أربع جمهوريات كخطوة أولى، وهي: جمهوريات داغستان والشيشان وتتارستان وبشكيريا الروسية، بحسب ما أعلن عنه رئيس لجنة مجلس الدوما للأسواق المالية في روسيا، أناتولي أكساكوف.

وقال رئيس لجنة مجلس الدوما للأسواق المالية -في تصريح صحفي يوم الجمعة الماضية- «لقد تلقينا منذ فترة طويلة العديد من الطلبات ذات الصلة من ناشطين في بشكيريا وتتارستان والشيشان وجمهوريات شمال القوقاز الأخرى»، وفقا لوكالة أنباء الشرق الأوسط.

وأضاف، أن هذه المبادرات تحظى بالاهتمام لأن بعض الدول في الشرق الأوسط وآسيا أبدت اهتمامها بالاستثمار بهذه المناطق الروسية، ولكن لم تُقدم على هذا الاستثمار لأسباب دينية.

وأشار، إلى أنه في حال نجحت التجربة بعد عامين من اختبارها، فيمكن إطلاق المشروع في جميع أنحاء روسيا، موضحا أن المبادرة ستجذب رواد الأعمال من الشرق الأوسط للاستثمار في الاقتصاد الروسي.

متعة ورفاهية السفر في مختلف مطارات العالم

Visa Infinite
Visa Platinum

من مميزات البطاقة:

- احصل على تصريح دخول صالات المطارات الفاخرة الخاصة بفيزا.
- عروض خاصة في فنادق Jumeirah و agodah الفاخرة.
- عروض تخفيضات تصل الى 30% عند إستئجار سيارات Avis.
- عروض خاصة في مطاعم Jumeirah و Meraas العالمية
- عروض ترفيهيه وخاصة في السينما وملاعب الجولف والتسوق
- 20% خصم على 3 رحلات كل شهر عند الدفع ببطاقة visa

YKB

الرقم المجاني: TollFree: CDMA. 8005959 | GSM. 5959
YKBYEMEN | yk-bank.com

جواهر التجاري يقدم 10 سيارات ماركة (تيبو الإيطالية) خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2022

قدّم برنامج جواهر التجاري الخاص بالبنك التجاري اليمني 10 سيارات، خلال سحوبات الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري 2022، حيث فاز في السحب الأول لشهر يناير 2022 المشترك أحمد عبدالله يحيى العسر، من فرع ذمار، بسيارة فيات تيبو الإيطالية، وفازت المشتركة لونة مهيوب غالب البركاني، بالسيارة الثانية عن فئة حواء من الفرع الرئيسي.

وفي سحب فبراير 2022 فاز المشترك أنور محمد محمد معياد من الفرع الرئيسي، بسيارة فيات تيبو الإيطالية عن فئة الرجال، كما فازت المشتركة كريمة عبدالله أحمد أحمد طيرة فرع ذمار، بالسيارة الثانية عن فئة حواء.

وفي السحب الثالث لشهر مارس فاز المشترك عماد محمد عبدالفتاح بولاية أبيه بسيارة تيبو الإيطالية من الفرع الرئيسي، عن فئة الرجال، كما فازت الأخت شذى نورالدين هاشم محمد سليمان فرع الشيخ عثمان، بذات الماركة، عن فئة حواء.

وفي السحب الرابع لشهر أبريل فاز المشترك غالب أحمد الروحاني بولاية أبيه بسيارة تيبو الإيطالية من فرع حدة، عن فئة الرجال، وفازت المشتركة مروة عبدالله عبدالحبيب الكلدي من فرع تعز، عن فئة حواء بذات السيارة.

وفي السحب الخامس لشهر مايو 2022، فاز المشترك أحمد عبدالله يحيى، بسيارة فيات تيبو موديل2021 عن فئة الرجال من فرع ذمار، وعن فئة حواء فازت المشتركة فطوم عبده سعيد مقبل، من فرع الحديدة، بسيارة ذات الماركة.

وكان البنك التجاري اليمني قد أجرى السحب على جوائز جواهر التجاري لشهر ديسمبر 2021 في ال 30 من مارس 2022 في العاصمة صنعاء، بحضور عدد كبير من المشتركين والمشتركات وعملاء البنك.

وفي تصريح صحفي أوضح الأستاذ اسكندر الحكيمي، مدير التسويق في البنك، أنه رغم كل الظروف التي عصفت بالوطن، ما يزال برنامج جواهر التجاري يدخل البسمة والسعادة على الكثير، فقد تحققت أحلام من كانوا يحلمون بالسكن أو بامتلاك سيارة، وأضحت جوائز جواهر التجاري جزءًا من الإحساس بالمسؤولية المجتمعية.

يشار إلى أن البرنامج الذي تم تدشينه في العام 2007 يوزع عدد 24 سيارة في العام بواقع سيارتين في الشهر واحدة لفئة الرجال والأخرى لفئة حواء، وكذا شقتين فاخرتين الأولى في منتصف السنة والأخرى في نهايتها، حيث وزع البرنامج 18 جائزة ما بين فلة الأحلام وشقة الأحلام، حتى ديسمبر 2021.

كما يوزع البرنامج جوائز نقدية أخرى خلال العام متفاوتة المقدار كجائزة 50.000 لعدد 36 مشتركاً، عن فئة الرجال وعن فئة حواء، وجائزة نقدية قدرها 30.000 لعدد 96 مشتركاً بواقع 5 مشتركين عن فئة الرجال و3 مشتركات عن فئة حواء، و900 جائزة نقدية كل شهر قدر كل جائزة 10.000 لكل فائز بواقع 50 مشتركاً عن فئة الرجال و25 مشتركة عن فئة حواء، إضافة إلى إجراء السحب على جوائز نقدية فورية لعدد 5 من الحضور.

جواهر التجاري
Jawaher Al-Tejari

8 0 0 8 0 0 0
009671299988

إمتلك سيارة وشقة أحلامك

بـ 200 ألـف ريـال يمـني

عبر برنامج جواهر التجـاري

YCB
البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

البنك التجاري اليمني

هل يستعيد البنك اليمني للإنشاء والتعمير دوره الريادي في القطاع المصرفي؟

ثورة مواجهة للصعوبات والتحديات والعراقيل الماثلة التي أفرزتها طبيعة المرحلة الاستثنائية التي يمر بها البلد منذ العام 2015 وكان لها تبعاتها السلبية المؤثرة على القطاع المصرفي بشكل عام وعلى البنك بشكل خاص، بالتزامن مع ثورة مواكبة للتطور الإلكتروني الرقمي وتحديث للأنظمة وتأهيل وتدريب للكادر الوظيفي، وسعي مستمر إلى الارتقاء والتميز في تقديم أفضل الخدمات، إضافة إلى العمل الدؤوب والجهود الإدارية الجبارة لاستعادة الدور الريادي في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية للبلد.

تقرير / طلال الشرعبي

تحديثات متكاملة لجميع أنظمة البنك وإدخال العديد من الخدمات الإليكترونية الرقمية الحديثة

تنفيذ أكثر من 40 دورة تدريبية تخصصية لكوادر البنك في مختلف الخدمات خلال النصف الأول من العام الحالي

إنه البنك اليمني للإنشاء والتعمير، البنك الذي ارتبط اسمه بتاريخ نشأة القطاع المصرفي في اليمن، وكان له دوره الريادي البارز في دعم التنمية الاقتصادية والزراعية، والمساهمة في إنشاء الكثير من الشركات الاستثمارية على مستوى القطاعين العام والمختلط، وإرساء دعائم الاقتصاد الحديث، والبناء والتطوير للبلد منذ بداية إنشائه في العام 1962.

في هذا التقرير نتعرف على طبيعة الصعوبات والتحديات التي واجهها ويواجهها البنك نتيجة الحرب التي شهدها البلد وما ترتب عنها من انتكاسات كان لها انعكاساتها السلبية المؤثرة على واقع القطاع المصرفي وواقع البنك، وما هي الحلول والمعالجات التي وضعها مجلس إدارة البنك لتجاوز تلك الصعوبات والتحديات، وكذا المستوى الذي وصل إليه البنك وما تخطط له إدارة البنك التي تسعى جاهدة وبشتى الوسائل الى استعادة الدور الرائد للبنك اليمني للإنشاء والتعمير.

كان للحرب التي بدأت خلال العام 2015 ولا تزال مستمرة حتى اللحظة انعكاساتها وتأثيراتها السلبية على القطاع المالي والمصرفي في بلادنا، ومثلت أزمة السيولة النقدية الخانقة النموذج الحي والأبرز لهذه المعوقات التي ألقت بظلالها على النشاط المالي والمصرفي، واعترضت سبيل التطوير في هذا القطاع.

حالة من التدهور

ولذلك فقد قادت السنوات الأخيرة القطاع المصرفي برمته إلى حالة من التدهور جراء الأوضاع التي يعيشها البلد، وبالتالي كان الصرح المصرفي العملاق المتمثل في البنك اليمني للإنشاء والتعمير جزءاً من ذلك القطاع المصرفي، ومثّلت مشكلة السيولة النقدية أبرز التحديات الماثلة أمام البنك.

وكعادتها لم تتأخر إدارة البنك عن دراسة متطلبات المرحلة والبحث عن المعالجات والحلول الكفيلة بتخفيف حدة الصدمة، وتأثيرات أزمة السيولة النقدية التي يعانيها البنك، وبدأ مجلس إدارة البنك بطرح العديد من الأفكار وبمشاركة موظفي البنك وحشد وتوحيد الجهود بدأ ترجمتها إلى واقع ملموس إيمانا منه بأن النجاح لا يأتي إلا من خلال العمل الجماعي، وأنه يمتلك كادراً مؤهلاً يمكنه استعادة دوره الريادي ، الذي لن يتحقق إلا باستكمال كافة التحديثات للبنية التحتية من أنظمة وكذا تدريب وتأهيل للكادر الوظيفي.

وأقر مجلس إدارة البنك إعادة تصحيح وتحديث الهيكل التنظيمي للبنك واللوائح وأدلة السياسات والإجراءات وتأهيل وتدريب الكادر الوظيفي في سبيل استعادة مكانة البنك ودوره الريادي كأول صرح اقتصادي ومصرفي في اليمن يتواجد في عموم المحافظات.

هدف منشود

وفي سبيل تحقيق الهدف المنشود بدأ مجلس إدارة البنك مؤخراً العمل على حشد ومضاعفة الجهود المشتركة للعاملين في إدارات البنك المختلفة والبدء في تنفيذ عملية التحديث المتكامل لجميع أنظمة البنك وإدخال العديد من الخدمات الإليكترونية الرقمية الحديثة.

تأهيل وتدريب

ويوماً بعد يوم بدأ مسلسل النجاحات التي يحققها البنك يتوالى، حيث وضع البنك على سلم أولوياته مهمة تأهيل وتدريب كادره الوظيفي؛ إيماناً منه أن أي نجاح أو تطوير أو تحديث في البنك لن يتم إذا لم يصاحبه تأهيل للعنصر البشري ؛ كونه المعني بأي تطورات وتغيرات نحو الأفضل، إضافة إلى أن التدريب يعتبر وسيلة فعالة لتنمية قدرات الموظف وتزويده بالمعلومات

والأساليب الحديثة.

ومنذ مطلع العام الحالي تم عقد أكثر من 40 دورة تدريبية تخصصية لكوادر البنك في مختلف الخدمات التي يقدمها، إضافة إلى بعض الدورات المتعلقة بالمعيار الدولي لتدريب الكوادر على كل ما هو حديث في القطاع المصرفي.

تطوير وتحديث

وفي إطار خطة البنك الهادفة إلى تحديث القاعدة الأساسية للأجهزة المركزية الرئيسية المتواجدة فيه لتتوافق مع استخدام الأنظمة الحديثة والمتطورة وعملية الربط في الشبكات، إضافة إلى تنفيذ الأعمال بصورة سلسة وسريعة، وتقديم أفضل خدمة للعميل وتطبيق كافة الأنظمة والتطبيقات الإليكترونية الحديثة، والمساهمة في تحقيق القفزة النوعية التي يحتاجها البنك لتعزيز حصته في السوق وتقديم خدمات ومنتجات أفضل لعملائه في إطار المنافسة الكبيرة التي يشهدها القطاع المصرفي.

قام البنك مؤخراً بتحديث كافة أنظمته السابقة والتي تم اقتناؤها من كبرى الشركات المزودة للأنظمة والخدمات المصرفية وفي مقدمتها النظام المصرفي (T24) المقدم من شركة (Temenos) والذي تم اقتناؤه والعمل به مطلع العام 2010، إلا أن النظام كان بحاجة إلى تحديث، ولذلك فقد تم تحديثه إلى الإصدار (R20) ضمن خطة البنك الاستراتيجية لزيادة حصته ودفع النمو المستدام من خلال تحسين عملياته المصرفية وخفض التكاليف التشغيلية.

وبواسطة الكوادر الإدارية والفنية العاملة في البنك تمت عملية التحديث، حيث قام المعنيون بالانتقال إلى الإصدار الجديد في الوقت المناسب ووفقاً للخطة المزمنة المعدة سلفاً من قبل البنك، وبشكل سلس وناجح رغم الظروف الصعبة والطارئة التي تمر بها البلاد، ومرت عملية الانتقال إلى الإصدار الجديد بمراحل فنية وخضعت لمئات الاختبارات والفحوصات العملية لضمان صحة أعمال التحديث.

مثّل تحديث نظام البنك ضرورة ملحة لعملية النهوض به واستعادة مكانته ؛ كونه سيساعد البنك في تقديم منتجات مصرفية متميزة للأفراد والشركات، والحسابات والودائع والقروض لكل من فروع البنك التجارية وفروعه الإسلامية، كما أنه وفي ظل التطور والتحول الرقمي الذي يشهده العالم في مختلف القطاعات بشكل عام وكذلك ازدياد حدة المنافسة التي يشهدها القطاع المصرفي بشكل خاص، فإن هذا التحديث سيمكن البنك من العمل على تلبية متطلباته واحتياجاته المتمثلة في تقديم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الحديثة ذات الجودة العالية التي تعتمد في الأساس على المفاهيم والأساليب الحديثة المبتكرة التي تتواكب مع التطور والتحول الرقمي المذكور، كما أنها وفي نفس الوقت تأتي متوافقة مع رغبات وتطلعات الجمهور وملبية لاحتياجاتهم.

تحول واضح

ومثلما ارتبط ظهور الصعوبات والتحديات وأزمة السيولة النقدية وما ترتب عنها من حالة تدهور وصل إليها البنك بالحرب التي شهدتها ولا تزال تشهدها البلاد وبتطوراتها المتسارعة منذ العام 2015، يرى الكثيرون أن أمر وضع الحلول والمعالجات الصائبة لهذه الصعوبات والتحديات قد ارتبط بالإرادة القوية لإدارة البنك التي تجلت ثمار جهودها وأفكارها وما نجحت في تحقيقه من أهداف التدريب والتأهيل للكادر الوظيفي وأعمال التحديث لأجهزة وأنظمة البنك بالتزامن مع تفعيل وإدخال حزمة من الخدمات من خلال التحول الواضح والتغير الملموس في واقع البنك واستمرار سيره نحو تحقيق الهدف العام والمنشود المتمثل في استعادة دوره الريادي في القطاع المصرفي اليمني وفي تنمية البلد.

الخلاصة

رغم ما تمّكن البنك اليمني للإنشاء والتعمير من تحقيقه من نجاحات على طريق تجاوز الصعوبات والتحديات والمعوقات التي أفرزتها طبيعة المرحلة الاستثنائية الصعبة التي يمر بها ومواصلة السير نحو تحقيق النهوض واستعادة دوره الريادي، لا تزال هناك الكثير من الصعوبات ؛ الأمر الذي يتطلب من الجهات ذات العلاقة وفي مقدمتها البنك المركزي اليمني تقديم الدعم للبنك اليمني للإنشاء والتعمير ومساعدته في تخطي الصعاب الماثلة أمامه وتنفيذ الخطط المرسومة.

خدمات رقمية

كذلك من ضمن الخدمات الرقمية الحديثة التي يقدمها البنك خدمة الموبايل المصرفي (Mobile Banking) وهو عبارة عن تطبيق إليكتروني يتم تثبيته في أجهزة الموبايل يمكن العملاء من تنفيذ العديد من العمليات والخدمات المصرفية الإليكترونية المتميزة مثل سداد الفواتير الخدمية للهاتف الثابت، الانترنت، شركات الاتصالات (يمن موبايل، YOU، سبأفون،...)، وكذلك فواتير الكهرباء والمياه.

بالإضافة إلى تلك الخدمات ما يلي:

- التحويل بين حسابات العميل المختلفة في البنك.
- التحويل إلى حسابات العملاء المختلفة في نفس البنك.
- التحويل إلى حسابات العملاء في بنوك أخرى عبر شركة الخدمات المالية WeNet مع العلم بتميز وانفراد البنك عن بقية البنوك بهذه الخدمة عبر الموبايل المصرفي.
- التحويل النقدي من حسابات العملاء إلى مستفيدين ليس لديهم حسابات في البنك.
- خدمات التسوق عبر الموبايل (تسوق موبايل) التي تمكن العملاء من سداد قيمة المشتريات عبر نقاط البيع في مختلف المراكز والأسواق التجارية وغيرها من المراكز الخدمية الاستهلاكية الأخرى.

خدمات جديدة

وفي سياق التنفيذ لخطة البنك الاستراتيجية الهادفة إلى النهوض به واستعادة دوره الريادي قام البنك مؤخراً بإدخال العديد من الخدمات الجديدة التي شكلت قيمة مضافة للبنك؛ لما لها من أهمية كبيرة في تلبية رغبات واحتياجات العملاء، ومن أهم تلك الخدمات ما يلي:

خدمات بطاقات الماستركارد - بطاقات الدفع المسبق

وهي بطاقة دولية واسعة المدى يتمكن العميل من استخدامها عبر الانترنت للشراء من المواقع الإلكترونية أو عن طريق نقاط البيع (POS) أو السحب النقدي عبر الصرافات الآلية داخل وخارج اليمن ومن جميع النقاط التي تحمل شعار الـ (MASTERCARD)، ومن أهم مميزاتها أنها تصدر بدون الحاجة لفتح حساب في البنك، كما أن البطاقة تسلم فوراً للعميل طالب الخدمة من الفرع حال استيفائه كافة المتطلبات والوثائق والإجراءات ذات العلاقة بعملية الإصدار.

خدمة الويسترن يونيون

تعتبر من الخدمات المالية التي تم اعادة تفعيلها من قبل البنك والتي تتمثل بإرسال واستلام التحويلات المالية عبر شبكة "الويسترن يونيون" العالمية واسعة المدى في جميع دول العالم خلال فترة قياسية لا تتعدى الدقائق بشكل فردي أو لحساب بنكي، بحيث يتمكن المستفيد من استلام أمواله عبر أي وكيل لخدمة "الويسرن يونيون" سواء كان شركة صرافة أو بنك في أي مكان في العالم.

خدمة البوابة الإلكترونية (WEB PORTAL)

وهي خدمة آمنة تماماً يقدمها البنك اليمني للإنشاء والتعمير للشركات لإجراء كافة العمليات المالية في أي وقت وأي مكان دون الحاجة إلى زيارة أحد فروع البنك، أي من خلال منصة إليكترونية صممت خصيصاً لخدمة العملاء وتنفيذ كافة العمليات المالية المصرفية وتتبع الحسابات والودائع والتحويلات الداخلية في البنك أو الحوالات التي يتم تحويلها إلى بنوك أخرى في إطار شركة الخدمات المالية (WENET).

Yemen Bank For Reconst

تواصل مؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال (ريادة) تنفيذ مشاريع التمكين الاقتصادي عن طريق تكاملية الخدمات المالية والخدمات غير مالية، وفق منهجية تضمن استدامة مشاريع المستفيدين وتحقيق أثر اجتماعي واقتصادي، وللمؤسسة خططها المستقبلية الهادفة إلى تحقيق رؤيتها المتمثلة في تعزيز النظام البيئي لريادة الأعمال، وأهدافها المتعددة التي تسعى إلى تحقيقها .. المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه القضايا وغيرها تضمنها لقاء المصارف مع الأستاذ قاسم كمال قاسم- المدير التنفيذي للمؤسسة.. إليكم نص اللقاء:

الأستاذ/ قاسم كمال قاسم- المدير التنفيذي لمؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال (ريادة):

نسعى إلى تحقيق شمول اقتصادي عن طريق التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال

في البداية نود أن تعطوا القارئ الكريم نبذة تعريفية مختصرة عن المؤسسة؟.

مؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال (ريادة) مؤسسة تنموية غير ربحية، تأسست نتيجة لثمرة جهود بنك الأمل للتمويل الأصغر، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (اجفند)، ومجموعة بقشان العربية في بتاريخ 04/ مايو /2013 بُغية تحقيق تكاملية الخدمات المالية والخدمات غير المالية لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في مهارات الشباب لتعزيز فرصهم وفقاً لاحتياجات سوق العمل ولممارسة العمل الحر وريادة الأعمال.

هل لديكم إحصائية رقمية بعدد المستفيدين من أنشطة ومشاريع المؤسسة؟.

بلغ إجمالي عدد المستفيدين من أنشطة ومشاريع المؤسسة التي تمثلت في التدريب وبناء القدرات والجلسات الاستشارية عن طريق مدربين واستشاريين من ذوي الكفأة والخبرة؛ حتى نهاية العام 2021 (22,279) شاب شابة، ورواد أعمال، وأصحاب مشاريع متناهية الصغر.

أبرز المشاريع

ما هي أبرز المشاريع التي نفذتها المؤسسة ؟.

نفذت المؤسسة بالشراكة مع المؤسس بنك الأمل للتمويل الأصغر خلال الفترة السابقة (2018-2021) مشاريع تمكين اقتصادي عن طريق تكاملية الخدمات المالية والخدمات غير مالية، حيث تهدف مهنجية التمكين الاقتصادي لضمان استدامة مشاريع المستفيدين وتحقيق أثر اجتماعي واقتصادي وكان أبرز هذه المشاريع:

- **مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة – تمويل Care.**

- **تنفيذ:** بنك الأمل للتمويل الأصغر ومؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال (ريادة).

النطاق الجغرافي: صنعاء، عمران، عدن، أبين.

مخرجات المشروع: (تدريب 464 امراة على المهارات الحياتية، ريادة الأعمال، محو الأمية المالية عن طريق مؤسسة ريادة، تمويل 300 امراة بقروض حسنة عن طريق بنك الأمل للتمويل الأصغر- إنشاء 20 جمعية ادخار وقروض).

- **مشروع دعم ريادة الأعمال الشبابية والشمول المالي- تمويل مؤسسة صلتك والاتحاد الأوربي:** تنفيذ : بنك الأمل للتمويل الأصغر ومؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال (ريادة).

النطاق الجغرافي: صنعاء، عمران، ذمار، حجة، الحديدة، أب، تعز، حضرموت، عدن.

مخرجات المشروع: تدريب 5,007 شاب وشابة على إنشاء المشاريع الصغيرة، إدارة المشاريع الصغيرة، تمويل (11,977) شاب وشابة بمنح عن طريق بنك الأمل للتمويل الأصغر.

خطط مستقبلية

هل هناك خطط مستقبلية للمؤسسة؟.

نعم هناك خطط مستقبلية للمؤسسة، حيث ستستمر في العمل لتحقيق رؤيتها المتمثلة في تعزيز النظام البيئي لريادة الأعمال في اليمن، وذلك من خلال تطوير نموذج لتكاملية الخدمات المالية وخدمات تطوير الأعمال لرواد الأعمال والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وخلق وتعزيز فرص في القطاعات الاقتصادية الحيوية وسلاسل القيمة من خلال إتباع استراتيجيات إبداعية واستهداف القطاعات عالية النمو، لدعم التنوع والنمو عبر نهج موجه نحو السوق، وربط الشباب بخدمات تطوير الأعمال مثل التدريب والاحتضان، وتوفير معلومات السوق، والوصول إلى التمويل والربط بين الأعمال، إضافة إلى تحديد أوجه عدم التوافق بين الشباب والفرص الاقتصادية، وتوفير برامج التطوير التي تستجيب لاحتياجات سوق العمل.

ما هي أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة؟.

تسعى المؤسسة إلى تحقيق شمول اقتصادي عن طريق التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام؛ **والهدف الأول:** القضاء على الفقر، الهدف الرابع: التعليم الجيد، الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين، الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، بشكل خاص.

وذلك عبر ركائز وممكنات تتمثل في:

- البناء والتطوير المؤسسي.
- استقطاب وتمكين الكفاءات.
- الرشاقة المؤسسية.
- الاستدامة المالية.
- التحول الرقمي.
- الابتكار الاجتماعي.
- قياس الأثر.

بنك سبأ الإسلامي
SABA ISLAMIC BANK
ثقــة وأمــان

SIBREMIT
سبأ تحويل

حــوالات ماليــة فوريــة

خدمة الحوالات الفورية "SIB REMIT" هي إحدى الخدمات الرقمية التي يقدمها البنك بالإعتماد على احدث تقنيات التكنولوجيا المالية المتطورة (FinTech) وبأعلى درجات الأمان والموثوقية والسرعة وبما يلبي إحتياجات وتوقعات العملاء وتشمل خدمات التحويل الفوري للأموال والحوالات المحلية والدولية عبر نقاط الخدمة التابعة للبنك ووكلائه التي تصل إلى أكثر من 4000 نقطة خدمة منتشرة في عموم البلاد.

www.sababank.com
info@sababank.com
www.facebook.com/sabaislamibank
www.twitter.com/sabaislamibank
www.instagram.com/sabaislamibank
www.youtube.com/sabaislamibank

الرقم المجاني
8000120

ثلاثة من موظفي وكادر بنك اليمن الدولي يحصلون على شهادة الكامز

● رامي العبسي

حصل ثلاثة من موظفي وكادر بنك اليمن الدولي على شهادة الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال CAMS، الذي ينظمه معهد الدراسات المصرفية، بالتعاون مع جمعية أخصائيي مكافحة غسل الأموال أمريكا.

وتوّج الأخ رامي عبدالواسع العبسي، والأخت ولاء ناصر احمد على الشلالي، والأخ محمد أحمد علي الريمي، بحصولهم على هذه الشهادة، التي تأتي إنطلاقاً من اهتمام البنك بجانب تدريب وتأهيل موظفيه وكوادره اهتماماً خاصاً، لحصولهم على شهادات عالمية مميزة.

وتعتبر شهادة الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال CAMS (Certified Anti-Money Laundering Specialist Cams) أعلى شهادة مهنية

● ولاء الشلالي

دولية في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ حيث تعطي لحامليها صفة المتخصص الملم بكافة جوانب مكافحة غسل الأموال وتزوده بالاستراتيجيات والممارسات اللازمة للوفاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوفر له الأدوات اللازمة؛ لتطوير مهاراته وخبراته المهنية وتؤهله للعمل في مجموعة واسعة من القطاعات المهنية المختلفة, في المجالات المالية والمصرفية.

مدير عام معهد الدراسات عبدالغني السماوي، يؤكد دائما حرص المعهد على إضافة برامج مهنية تشكل قيمة مضافة للقطاع المصرفي اليمني، وتساعد في بناء الثقة في هذا القطاع؛ ولذلك تواصل المعهد مع جمعية اختصاصيي مكافحة

● محمد الريمي

غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أميركا، وهي أكبر تجمع مهني في العالم لأخصائيي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقدم أعلى شهادة مهنية في هذا المجال.

مؤكدا أن هذه الشهادة تساعد المختصين على الإلمام بمخاطر غسل الأموال وكيفية اتخاذ الإجراءات اللازمة؛ لكشف جرائم غسل الأموال والتحقق منها، والتعامل معها والإلمام بالقواعد والأعراف القانونية الدولية، فيما يخص التعامل مع هذه الجريمة العابرة للحدود، التي تتعدى آثارها الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي، مبينا أن تأهيل البنوك لموظفيها في هذا المجال يساعدها في فتح حسابات مع البنوك المراسلة الخارجية وتعزز الثقة في البنوك اليمنية.

بنك اليمن الدولي ينفذ برنامجاً تدريبياً حول مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نفذ بنك اليمن الدولي خلال شهر يونيو ٢٠٢٢ برنامجاً تدريبياً حول مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعدد من كوادر البنك .

اشتمل البرنامج على عدد من الدورات التدريبية تلقى خلالها 60 مشاركاً ومشاركة من موظفي خدمة العملاء وخدمة النقد وموظفي الخطوط الأمامية في البنك محاضرات نظرية وتطبيقات عملية حول نشأة نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهود الدولية والمحلية في مكافحة غسل الأموال ومسؤوليات الامتثال ومؤشرات الاشتباه التي يجب التركيز عليها في العمليات البنكية أو العملاء أو المناطق الجغرافية، وكيفية الإبلاغ عن العمليات المشبوهة وما هي العقوبات التي قد تطال مرتكبيها.

وأوضحت مدير إدارة التدريب والتوظيف في البنك الأستاذة حنان الحمودي أن إدارة ممثلة بالأستاذ عمر راشد مدير عام البنك تولي عملية التدريب والتأهيل أهمية كبيرة حيث يتم العمل بصورة مستمرة على تأهيل كوادر البنك وتحسين قدراتهم وتنمية مهاراتهم في مختلف المجالات.

وأشارت إلى أن إدارة التدريب في البنك وبإشراف المدرب الأستاذ عفيف سعيد أنعم مدير إدارة الامتثال وضعت خطة تدريبية خلال هذه الفترة تستهدف كافة موظفي البنك ؛ لتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لتمكينهم من تحقيق أداء أكثر فاعلية في مؤشرات الاشتباه الخاصة بعملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبما يكفل الالتزام بتطبيق القانون واللائحة الداخلية وأدلة السياسات والإجراءات وبما يحقق أهداف البنك.

وأكدت أن هذه الدورات ستستمر خلال الفترة القادمة وستشمل كافة موظفي البنك في جميع القطاعات والإدارات العاملة في البنك ؛ نظراً لأهميتها في الحد من الجرائم الإلكترونية وخاصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لجنة المخاطر في جمعية البنوك تناقش تداعيات المخاطر المستمرة على القطاع المصرفي اليمني

ناقشت لجنة المخاطر في جمعية البنوك اليمنية عدداً من التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي اليمني.

واطلعت اللجنة في اجتماعها بصنعاء على أهم وأبرز ما يعانيه الجهاز المصرفي من المخاطر الحالية واتخذت الحلول المناسبة.

وفي الاجتماع أوضح رئيس اللجنة في الجمعية الأخ خالد الجرادي،، أنه تم تشكيل لجنة المخاطر واستمرارية الأعمال كضرورة ملحة لما يعانيه القطاع المصرفي اليمني من مخاطر وأزمات نتيجة التحديات التي فرضتها البيئة المحيطة .. لافتاً ألى أن جمعية البنوك اليمنية تواجه هذه الصعوبات بمنهجية علمية وخبرات مصرفية، من خلال عدة أدوات من ضمنها لجنة المخاطر واستمرارية الأعمال كجزء حيوي وهام في الجمعية.

وأشار إلى أن اللجنة تعمل وفق قواعد وأسس علمية وتحكمها لائحة داخلية باعتبارها رافداً مساعداً لأعمال مجلس إدارة الجمعية بما يصب في تحقيق أهداف القطاع المصرفي .

وبيّن الجرادي أن اللجنة قامت مؤخراً بحل العديد من الإشكاليات في إطار الجمعية، ووفق العمل المشترك مع قطاعات البنك المركزي اليمني على أساس روح التفاهم والفريق الواحد.

مؤكداً أن اللجنة عقدت عدة اجتماعات نتج عنها حل العديد من القضايا المرتبطة بالمخاطر إضافة إلى مناقشة جملة من القضايا التي سيتم تطويرها مستقبلاً كمصفوفة المخاطر الموحدة لمجابهة الأزمات، وكذلك تقييم المشاريع المشتركة ضمن القطاع المصرفي، وأيضا آلية التقييم الدوري للمخاطر، إضافة لسجل المخاطر المتوقعة متضمناً سيناريوهات المعالجة بما يخفف من أثر الخطر.

من جانبه أكد الأخ نبيل الشهالي- مدير إدارة المخاطر في بنك التضامن والنائب الأول لرئيس

الجرادي: مصفوفة المخاطر الموحدة لمجابهة الأزمات أهم المواضيع التي ناقشتها اللجنة

اللجنة أن لجنة المخاطر واستمرارية الأعمال تستشعر بشكل دائم التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي، وتقوم بدورها في تقييم آثار هذه المخاطر والخروج بآليات عمل ومعالجات فعالة للتخفيف من آثارها، ومؤخراً نجحت اللجنة بالتنسيق والتعاون مع البنك المركزي في إدارة ملفات هامة وحساسة للغاية، وتمكنت من إدارتها بنجاح بفضل الخبرة والمهنية التي يتمتع بها أعضاء اللجنة .. مشيراً إلى أن لجنة المخاطر تعد لجنة استشارية وفنية لمجلس إدارة الجمعية تساعد في مده بالمعلومات المهمة لاتخاذ القرارات، كما تقوم بعرض المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي لوضع حلول لها من أجل مساعدة البنوك في إعادة تفعيل دورها التنموي والاقتصادي في البلد.

فيما أكد مدير دائرة المخاطر بالبنك الأهلي اليمني، نائب رئيس لجنة المخاطر واستمرارية الأعمال أن لجنة المخاطر بجمعية البنوك اليمنية تسعى في الأساس إلى تحديد وتعريف المخاطر وتحليلها وقياسها ووضع المقترحات والتوصيات والاستراتيجيات لمعالجتها وتوفير الحماية الممكنة للبنوك من آثار المخاطر المتأصلة وتداعيات وآثار المخاطر المحتملة.

وأضاف أن اللجنة تقوم كذلك بقياس وتقييم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي ومعالجتها لضمان استمرارية الأعمال وديمومة الخدمات المقدمة للعملاء من خلال نظام يجمع بين الأساليب والإجراءات والقواعد الشاملة والخطط التي تضمن استمرارية الأعمال في حالات الطوارئ والأزمات والعمل على تطوير ذلك النظام وتحسينه باستمرار من خلال اجتماعات اللجنة الدورية.

وأكد النهمي أن كل هذه الأعمال تهدف في الأساس إلى المحافظة على القطاع المصرفي وحماية المودعين والدائنين والمستثمرين وإحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال وغيرها، وتحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر على جميع المستويات، والعمل على الحد من الخسائر وذلك من خلال التوصيات والإجراءات التي تقترحها اللجنة تجاه الأحداث والمستجدات.

ولفت إلى أن اللجنة تقوم بالتنسيق الفعال مع الجهات الرقابية لتسهيل وتيسير تطبيق الإجراءات وتهيئة البيئة المصرفية المناسبة للعمل بشكل جماعي وفعال في إطار اللوائح والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي وتحت مظلة جمعية البنوك اليمنية.

e-RIAL

الريال الإلكتروني
تطبيقك .. لكل خدماتك

- البريد الجامعي
- سداد الفواتير
- تحويل الأموال
- مشتريات
- كشف حساب

تطبيق الريال الإلكتروني نافذة نقد إلكتروني ، يمكنك من القيام بكافة العمليات المالية الشاملة عبر هاتفك مباشرة.
- متاح لعملاء الحساب الجاري ، وموظفي الجهات التي تصرف مرتباتهم عبر البريد.

البريد اليمني
YEMEN POST

خدمة العملاء
8008008
www.post.ye

المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) (الأدوات المالية) والمعيار المحاسبي الدولي (AAIFIO 30)

برعاية من البنك المركزي اليمني ومشاركة فاعلة من جمعية المحاسبين القانونيين، وفي ظل استمرار بروز التحديات والصعوبات التي تواجهها البنوك اليمنية وحاجتها الماسة إلى تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية خلال هذا العام 2022 كمنهجية بيانات مستقبلية آمنة وكفيلة بمواجهة المخاطر والحفاظ على سلامة واستقرار وضعها المالي .. نظمت جمعية البنوك اليمنية بصنعاء ورشة عمل خاصة بمناقشة آلية تطبيق البنوك اليمنية للمعيار الدولي رقم 9 لإعداد التقارير المالية ؛ ونظراً للأهمية الكبيرة التي حظيت بها الورشة المنعقدة خلال الفترة من (5 - 8) يونيو 2022 بمشاركة 60 متدرباً من مختلف البنوك اليمنية، يأتي ملف هذا العدد من مجلة (المصارف) مشتملاً على كمٍّ كبير من المعارف النظرية والتطبيقية، المتعلقة بأعمال الورشة والقضايا والمواضيع التي جرى مناقشتها خلالها، وما تم التوصل إليه من حلول ستمثل أسساً ومداميك قوية ومعالجات صائبة كفيلة بكسر حاجز الخوف وتجاوز الصعوبات والعراقيل للوصول إلى الآلية المناسبة وتهيئة البيئة المواتية لتطبيق المعيار .. إلى التفاصيل ..

افتتاح أعمال الورشة

محمود قائد ناجي:

المعيار الدولي رقم 9 معيار تنظيم ومراقبة وإعداد للتقارير المالية بالدقة يوطد ثقة المتعاملين مع المؤسسات المالية

في الـ 5 من يونيو 2022 تم إفتتاح ورشة العمل التدريبية التي نظمتها جمعية البنوك اليمنية بصنعاء برعاية البنك المركزي اليمني ومشاركة من جمعية المحاسبين القانونيين لمناقشة آلية تطبيق البنوك اليمنية للمعيار الدولي رقم 9 لإعداد التقارير المالية. وخلال الإفتتاح الذي حضره أمين سر البنك المركزي اليمني هاشم الأمير ورئيس جمعية الصرافين الدكتور نبيل الحظاء وعدد من الكوادر المتخصصة والعاملة في البنوك اليمنية.

أوضح القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية **محمود قائد ناجي** إلى أن عقد الورشة يأتي في سياق النشاط التثقيفي والمعرفي، الذي تقوم به جمعية البنوك اليمنية؛ بهدف نشر الوعي المالي والمصرفي والمساهمة في استنباط الحلول والمعالجات الصائبة لكل ما يواجه القطاع المالي والمصرفي من تحديات في إطار من الوعي الكامل بالظروف الموضوعية التي تمر بها البلاد والصعوبات والمخاطر التي تواجه النشاط المالي والمصرفي خلال المرحلة الاستثنائية.

الفسيل:

تطبيق المعيار الدولي رقم 9 منهجية لإدارة مخاطر الائتمان بهدف الحفاظ على سلامة الوضع المالي للبنوك

مشيراً إلى أن أهمية عقد وتنظيم الورشة وتميزها تنبع من أهمية الدور الذي سيلعبه تطبيق المعيار الدولي رقم 9 لإعداد التقارير المالية في البنوك اليمنية وما سيترتب عن ذلك من ضمان للشفافية والإفصاح العادل للبيانات المالية ؛ نتيجة ظهور المركز المالي الحقيقي للبنوك من خلال التصنيف والقياس للأدوات المالية المبني على منهجية البيانات المستقبلية لمواجهة الخسائر المتوقعة للائتمان الممكنة عبر نماذج أعمال يفرضها تطبيق المعيار بما يعكس رغبة السلطة النقدية والبنوك والشركات المالية العاملة في البلاد في تطوير آلية التنظيم والمراقبة بحيث ترتكز على تقارير مالية تتميز بالدقة والشفافية والإفصاح الكامل بما يوطد ثقة المستثمرين والمتعاملين مع المؤسسات المالية ويدعم النمو الاقتصادي المستدام والمصالح العليا للبلاد.

الشميري:

الحاجة أصبحت ملحة لتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة ومعايير إعداد التقارير المالية

من جانبها أوضحت الوكيل المساعد لقطاع الرقابة على البنوك **بلقيس الفسيل** أن تطبيق المعيار الدولي رقم 9 يمثل في مضمونه منهجية لإدارة المخاطر وتحديداً مخاطر الائتمان بهدف الحفاظ على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنوك، كما أنه يعزز الثقة لدى المودعين والمستثمرين بشكل عام.

وأشارت إلى أن الورشة تعتبر فرصة للتأكيد أن البنك المركزي سيفرض تطبيق المعيار خلال العام الجاري 2022 وعلى البنوك الأخرى البدء بالتجهيزات.

ولفتت إلى أن الهدف من الورشة هو مناقشة آلية تنفيذ وتطبيق المعيار والوقوف على المعوقات وإيجاد مقترحات تجاوزها على مستوى جميع الجهات المشاركة.. مشيرة إلى أهمية دور مجالس إدارة البنوك ومسؤولياتهم المشتركة في توفير البنية التحتية والإجراءات اللازمة للتطبيق السليم للمعيار .

وأكدت أن دور البنك المركزي الإشرافي والرقابي سيظل هو الأساس لفرض تطبيق المعيار بالتعاون مع الجميع.

بدوره أشار أمين عام جمعية المحاسبين القانونيين اليمنية **حامد الشميري** إلى أن الحاجة أصبحت ملحة لتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة ومعايير إعداد التقارير المالية.

ولفت إلى أن تطبيق المعيار الدولي رقم 9 يتطلب من المحاسبين القانونيين القيام بدورهم المتمثل في التحقق من سلامة الأنظمة والمنهجيات والنماذج المستخدمة لدى البنوك ومدى ملاءمتها لمتطلبات تطبيق المعيار .

إلى ذلك قدم المدرب والخبير الوطني أكرم الجرموزي شرحاً موجزاً عن أهداف الورشة ومحاورها، مؤكداً أن الورشة جمعت جميع الأطراف المعنية بتطبيق المعيار وتنفيذه والمتمثلة في البنك المركزي والبنوك اليمنية وجمعية المحاسبين، معتبراً انعقاد الورشة فرصة للخروج بتوصيات تساهم في تذليل الصعوبات والتحديات التي تواجه تنفيذ المعيار.

على مدى 4 أيام (5 - 8 يونيو الماضي) شهدت جلسات وأعمال ورشة العمل الخاصة، التي نظمتها جمعية البنوك اليمنية، نقاشات وحوارات مستفيضة حول كل ما يتعلق بمفهوم ومصطلحات المعيار الدولي رقم 9 لإعداد التقارير المالية، وأهمية تطبيقه في البنوك اليمنية، والتعرف على المعوقات والصعوبة التي تعترض طريق تطبيقه، وكذا استنباط الحلول الكفيلة بتجاوز هذه الصعوبات، وتحديد الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لتسهيل عملية تطبيقه خلال هذا العام بشكل تدريجي .. مجلة المصارف وخلال تغطيتها لأعمال وجلسات الورشة استطلعت آراء المشاركين وانطباعاتهم الخاصة عن جملة ما تحقق من أهداف وثمار إيجابية متعلقة بإمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية.. وكانت المحصلة على النحو التالي :

المشاركون في جلسات وأعمال الورشة:

أصبح لدينا رؤية واضحة عن المعيار الدولي رقم 9 وسنعمل بشكل مشترك من أجل تطبيقه

فواز البناء

سيعمل البنك المركزي على دراسة التوصيات التي خرجت بها ورشة العمل وتحديد ما هو مناسب لعملية التطبيق الملائم للمعيار

● في البداية تحدث **الأستاذ/ فواز البناء**- مدير عام التفتيش على البنوك في البنك المركزي أنه وحرصاً من البنك المركزي اليمني على التزام البنوك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، حيث وقد سبق في هذا المجال إصدار التعليمات وفقاً للمعيار الدولي رقم (39) الخاص بطرق إعداد عرض القوائم المالية.

وأضاف ومع صدور المعيار الدولي للتقارير المالية (9IFRS) للبنوك التقليدية والمقابل له المعيار الدولي (AAOIFI 30) - للبنوك الإسلامية وذلك بخصوص التصنيف والقياس للأدوات المالية والذي حل محل المعيار رقم (39).

مبيناً أن المعيار وضع القواعد لإعداد التقارير المالية عن الأصول والالتزامات المالية وأسس الاعتراف والقياس وفقاً لنموذج الأعمال ويتضمن منهجية أشمل لإدارة المخاطر أكثر تحوطية من خلال احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، ويتطلب المعيار إعادة تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتصنيفها وفق إحدى الطرق إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة عن طريق قائمة الدخل أو عن طريق الدخل الشامل واحتساب المخصصات الائتمانية وذلك بهدف تعزيز سلامة المراكز المالية وضمان وحماية أكبر للبنوك.

وأكد أنه وفي ظل استمرار البنك المركزي في مواكبته للتطورات والتعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية وبما يحقق مزيداً من الإيضاح والشفافية لمستخدمي القوائم المالية، ويساهم في تطوير أداء القطاع المصرفي، يأتي حرص البنك المركزي على تطبيق المعيار وفق أفضل الممارسات المهنية بما فيها التركيز على عملية التدريب والتأهيل للكوادر المصرفية لضمان الفهم والتطبيق الأمثل.

وقال أنه ونظراً للأثر الهام والمتوقع من تطبيق المعيار على القوائم المالية، فقد عقدت جمعية البنوك وبرعاية من البنك المركزي ورشة عمل شاركت فيها الجهات المعنية بتطبيق المعيار والتي تمثلت في البنك المركزي والبنوك وشركات ومكاتب المراجعين الخارجيين والضرائب، وتناولت الورشة متطلبات تطبيق المعيار وتجارب الدول والبنوك، إضافة إلى مناقشة الآليات المناسبة التي يمكن العمل في إطارها لتذليل الصعوبات والتحديات المتعلقة بتطبيق المعيار، وخاصة فيما يتعلق بآلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وأوضح أن دور البنك المركزي اليمني يتمثل في وضع التعليمات الإرشادية والأطر الخاصة لفرض رقابته ومتابعته لمدى التزام البنوك بعملية التطبيق، بهدف توحيد طريقة الإبلاغ ورفع التقارير عن نتائج التطبيق إليه وتعزيز قدرته

طارق سيف

نتمنى أن تتاح الفرصة لجمعية البنوك اليمنية لعقد ورشة عمل أخرى لتعريف قيادات البنوك وأعضاء مجالس الإدارة بآلية ومتطلبات تطبيق المعيار

في تحليل النتائج على مستوى كل بنك وعلى مستوى القطاع المصرفي، وتحديد مسؤوليات وواجبات إدارات البنوك والمراجع الخارجي لدى كل بنك.

كما سيعمل البنك المركزي على دراسة التوصيات التي خرجت بها ورشة العمل

وتحديد ما هو مناسب لعملية التطبيق الملائم للمعيار وإصدار تعليمات موحدة للبنوك بهذا الخصوص.

● من جانبه أكد **الأستاذ/ طارق حمود سيف**- رئيس قسم تمويل الشركات في بنك التضامن أكد أن موضوع الورشة كان على قدر كبير من الأهمية نظراً لأن هذا المعيار تم إصداره كاستجابة للأزمة المالية العالمية 2008 والتي اتضح أن أحد أهم أسباب امتدادها هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين التعثر أو التحقق منها، أما المعيار الجديد فإنه يتطلب احتساب مخصصات للديون منذ البداية بناء على التوقعات بحدوث التعثر أو عدم السداد من جانب العملاء وفق التوقعات والمتغيرات الاقتصادية وذلك للتحوط لها مسبقاً، ومن هنا نشأ التفكير في ضرورة تحديد مخصصات حتى على الديون الجيدة.

مبيناً أن الورشة تطرقت إلى تعريف المشاركين بالمحاور التي تبناها المعيار والمفاهيم الخاصة به وطرق احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وأسس ومعايير احتساب مخصصات خسائر الائتمان وتحديات التطبيق والآثار المترتبة على متطلبات رأس المال التنظيمي، ودور البنك المركزي في المعالجة الرقابية للمخصصات المحاسبية، كما اطلع المشاركون في الورشة على المستجدات الدولية المتعلقة بالتغيرات والمتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية، الذي يعتبر تغيراً جوهرياً في طريقة محاسبة الموجودات المالية.

ووضع الأستاذ/ طارق بعض التوصيات التي قال إنها من وجهة نظره متطلبات يجب على بنك التضامن (والبنوك اليمنية العمل بها بغرض التوافق مع المعيار الدولي (9) واستمرار السعي نحو تحقيق الهدف الأساسي من الورشة:

1. البدء بتوفير وتطوير أنظمة ونماذج تقييم المخاطر الائتمانية للعملاء (شركات، أفراد، مشروعات متوسطة وصغيرة) والتصنيف الائتماني إلى عشر فئات للمخاطر الائتمانية المتوقعة.

وليد شاهر

نأمل من كافة الجهات المعنية التعاون والاستمرار في بذل الجهود المضاعفة من أجل تطبيق المعيار

2. الاستعانة بشركات استشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الإلكترونية لتوفير أنظمة وبرامج لتسهيل تطبيق المعيار، وخصوصاً في نظام تقييم الجدارة الائتمانية للعميل والتصنيف الائتماني، واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، بحيث يتم توثيق وعمل المنهجيات والطرق المستخدمة في تطبيق المعيار لاحتساب الخسائر الائتمانية بمكوناتها الثلاث (EAD,LGD,PD).

3. تطوير آلية العمل والسياسات والإجراءات اللازمة للتوافق مع المعيار بما فيها الحاكمية المؤسسية التي تحكم إطار التطبيق موضحاً فيها الأدوار والمسؤوليات المناطة بالجهات والإدارات المعنية في تطبيق المعيار (إدارة الاستثمار / الائتمان، إدارة المخاطر، الإدارة المالية، إدارة التدقيق الداخلي، الامتثال، وإدارة تقنية المعلومات ..... الخ) والتعاون والتنسيق فيما بينها.

4. البدء في تشكيل لجنة فنية داخلية من أعلى المستويات مناطة بالموافقة على المنهجيات والسياسات وإجراءات العمل، وتحديد نماذج العمل الداخلية، وأنظمة التصنيف والقياس والتقييم والأساليب المعيارية المستخدمة في عملية الاحتساب للخسائر وتطبيق المعيار، والموافقة على أية تعديلات لاحقة لعملية الاحتساب لأي سبب كان.

5. توفير قاعدة قوية من البيانات والعمليات لكافة محفظة البنك بما فيها معدلات التعثر، لغرض تقدير واحتساب مخاطر الائتمان والخسائر المتوقعة وفق مؤشرات الاقتصاد الكلي والتوقعات المستقبلية، حيث يعزز ذلك موثوقية وشفافية تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة لأغراض المحاسبة وكفاية رأس المال.

6. ضرورة قيام البنوك اليمنية بمراجعة ممارسات إدارة مخاطر الائتمان الحالية (قواعد وسياسات الائتمان والتمويل)، وأطر انخفاض القيمة ورأس المال كأولوية لتحديد أوجه القصور في البيانات والعمليات والسياسات والنظم والحوكمة، فضلاً عن وضع خطط وإجراءات تصحيحية ومزمنة مبنية على التنبؤ بما يتوافق مع منهجيات المعيار رقم (9) والموافقة عليها من الإدارة والمسؤولين من الحوكمة.

7. تفعيل دور إدارة المخاطر في عملية تطبيق المعيار واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

8. ضرورة تحديد دور ومسؤولية مجلس الإدارة في كل بنك عن الحوكمة المصرفية وتوثيقها بشكل واضح كجزء من إطار الخسائر الائتمانية المتوقعة.

9. تبني منهجيات واضحة وسليمة لصياغة سياسات وضوابط لتقييم مستوى مخاطر الائتمان

فائز شعبان

فيما يخص بنك اليمن والكويت فقد صدر قرار تشكيل لجنة متابعة وتنسيق متطلبات تطبيق المعيار في سبتمبر 2021

معاذ عبده قاسم

الورشة ساهمت إلى حد كبير في التعريف بالأسس والقواعد العامة لتطبيق المعيار

عبده مهدي مرشد

نتائج الورشة كانت ممتازة ولا سيما إنها ضمت مجموعة من الخبراء في البنك المركزي اليمني والمحاسبين القانونيين

والقياس الموضوعي الدقيق لمخصصات الخسائر المتوقعة لجميع تعرضات عمليات التمويل والائتمان.

10. إقامة الدورات التدريبية وورش العمل بشأن المعيار.

11. ضمن متطلبات الحوكمة لتطبيق المعيار تقع على مجلس الإدارة مسؤولية توفير هيكل وإجراءات حوكمة مناسبة تضمن التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد أدوار اللجان وفرق العمل المختصة بتجهيز البنى التحتية و الإجراءات و الأدلة و النماذج اللازمة و انتهاءً بتوزيع المهام والاختصاصات المناطة بوحدات العمل لتسيير الأعمال الاعتيادية

12. نتمنى أن تتاح الفرصة لجمعية البنوك اليمنية لعقد ورشة عمل لقيادات البنوك وأعضاء مجالس الإدارة لمعرفة آلية تطبيق المعيار ومتطلباته ومحاوره الرئيسية وأسس ومعايير احتساب الخسائر والمخصصات والآثار المترتبة عليه حتى نتمكن من تجاوز التحديات والصعوبات التي قد يواجهها بنك التضامن والبنوك الأخرى مستقبلاً عند تطبيق المعيار.

● **وليد شاهر**- رئيس قسم الحسابات العامة والرقابة في البنك اليمني للإنشاء والتعمير تحدث قائلاً : هناك الكثير من الثمار الإيجابية التي تم اكتسابها خلال الورشة التي نظمتها جمعية البنوك اليمنية حول تطبيق المعيار الدولي رقم 9، أبرز هذه الثمار تتمثل في المشاركة الفاعلة لعدد كبير من ممثلي البنوك اليمنية واكتسابهم للعديد من المعارف المتعلقة بمفهوم المعيار وأهميته وكذلك معرفة المتطلبات اللازمة لتطبيقه في بلادنا.

وأضاف: لا شك أن التوصل والتوافق على آلية تطبيق المعيار كان هو الهدف الرئيسي من عقد الورشة ونستطيع القول أن اجتماع ممثلي البنوك اليمنية في قاعة واحدة خلال الورشة التي انعقدت على مدى 4 أيام وما دار خلالها من نقاشات وتبادل للخبرات واقتراح للحلول الكفيلة بتجاوز الصعوبات التي تعترض طريق تطبيق المعيار قد حقق نسبة 70 %

أسماء صبر

الورشة ساهمت في طرح كثير من المواضيع التي تم مناقشتها وتبادل الآراء حولها

ميرفت الوزير

الورشة كونت لدينا فكرة حول اختصاصات ونطاق تطبيق معيار 9 وآليات التصنيف والقياس للأدوات المالية

المعيار من خلال استعراض تجارب البنوك وتعليمات بعض البنوك المركزية في الدول العربية ونماذج الأعمال الخاصة بالأصول المالية.

وأضاف: بالنسبة لتطبيق المعيار في بنك الكريمي للتمويل الأصغر فسيتم في المرحلة الأولى (التجريبية) بتصنيف محفظة العملاء على مستوى قطاعات محددة متشابهة المخاطر وليس على مستوى العميل الواحد وذلك لاعتبارات خاصة بعملاء التمويل الأصغر ومقارنة الأثر مع ما هو قائم حالياً .

● أما **الأستاذ/ فائز شعبان**- المدير المالي في بنك اليمن والكويت، فقد أكد أن الورشة مثلت إضافة نوعية للمختصين في البنوك على المستوى المعرفي والعملي ؛ لما لها من أهمية الامتثال لعرض البيانات المالية متوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية لإكساب تقارير البنوك اليمنية الموثوقية لدى البنوك الخارجية المراسلة ومؤسسات التصنيف الائتماني.

للوصول إلى الآلية المناسبة لتطبيق المعيار التاسع في بلادنا .. وبالتالي فإن استمرار انعقاد الورش التدريبية الخاصة بالمعيار سيكون كفيلاً بتحقيق النجاح الكامل للهدف المرجو، وهذا ما نأمل من كافة الجهات المعنية وفي مقدمتها البنك المركزي وكذا البنوك اليمنية وجمعية البنوك وجمعية المحاسبين القانونيين أن تتعاون وتستمر في بذل الجهود المضاعفة من أجل تحقيقه" .

خالد الورد

يجب تشكيل لجنة داخلية من الادارات المعنية في المصرف لوضع السياسات والإجراءات ومباشرة العمل

● إلى ذلك تحدث **الأستاذ/ معاذ عبده قاسم**- المدير المالي في بنك الكريمي الإسلامي، بالقول إن الهدف من معيار المحاسبة الإسلامية 30 (الهبوط والخسائر الائتمانية) ومعيار الإبلاغ المالي (9) هو بيان الأساس المحاسبي عن الهبوط والخسائر الائتمانية المحققة وكذلك المتوقعة إضافة إلى المخصصات اللازمة لمواجهة هذه الخسائر.. مؤكداً أن الورشة ساهمت إلى حد كبير في التعرف على الأسس والقواعد العامة لتطبيق

أحمد العزاني

الورشة ساعدت في كسر حاجز الخوف والقلق من تطبيق المعيار لدى جميع البنوك

مشيراً إلى أن تطبيق المعيار رقم 9 على المستوى المحلي سيؤدي إلى تعزيز المراكز المالية للبنوك وسيمثل حماية وحافزاً للمودعين وثقة أكبر للجهاز المصرفي لدى الجمهور.

وفيما يخص خطوات بنك اليمن والكويت لأغراض تطبيق المعيار قال شعبان : لقد صدر قرار تشكيل لجنة تعنى بمتابعة وتنسيق متطلبات تطبيق المعيار منذ سبتمبر 2021، ونحن بصدد مباشرة خطوات تطبيق المعيار واقتناء التقنية اللازمة لتلبية متطلبات تصنيف وتقييم الجدارة الائتمانية ودراسة وتقييم معايير مناسبة للتوقعات المالية للعملاء، وبما يسهم في احتساب مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل موضوعي.

وأضاف: لقد أسهمت الورشة بشكل فاعل في تخفيف الفجوات وتذليل الصعوبات والتحديات بما يسهم في تطبيق المعيار لدى بنك اليمن والكويت.

● من جانبه أوضح **الأستاذ/ عبده مهدي مرشد**- مدير إدارة الاستثمار بنك سبأ الإسلامي- أن نتائج الورشة كانت ممتازة، لا سيما وأنها قد ضمت مجموعة من الخبراء في البنك المركزي اليمني والمحاسبين القانونيين.

وقال: لقد كسرت الورشة الحاجز النفسي لدى البنوك وعكست حرص البنوك على العمل على تطبيق المعايير الدولية بشكل عام بما فيها البدء بتطبيق هذا المعيار .

وأضاف: الورشة بيّنت الكثير من الإشكاليات التي تعانيها البنوك المحلية والتي معظمها ناتج عن الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد ونتج عنها ارتفاع لمخصصات الديون بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة .

ولفت إلى أن تطبيق هذا المعيار قد شكل تحدياً كبيراً لدى البنوك في مختلف دول العالم على الرغم من توفر البنية التحتية لديها سواء من الناحية التقنية، حجم رؤوس الأموال، حجم النشاط، الموارد البشرية، منظومة المعلومات المتوفرة المتعلقة بجميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ، الأمر الذي يتطلب ضرورة البدء التدريجي لتطبيق المعيار على عدة مراحل وقياس أثر كل مرحلة وأن يترك للبنوك فترة مناسبة لاستيعاب آثارها .

مؤكداً أن تطبيق هذا المعيار يتطلب أهمية خاصة من مجالس إدارات البنوك لمعرفة آثاره والذي بشكل عام سيؤدى إلى زيادة مخصصات الديون والتي قد تؤدي إلى خسائر تؤثر على صافي رأس مال البنك مما قد يتوجب عليهم

فارس المتربّ

الورشة ساعدتنا في معرفة الكثير من التعليمات والإرشادات الرئيسية لمتطلبات هذه المعايير

العمل على اتخاذ إجراءات سريعة لتخفيف آثار تطبيق المعيار بما في ذلك زيادة رأس المال .

وقال: إن أهم المتطلبات الأساسية خلال الفترة الانتقالية (التجريبية) لتطبيق المعيار ستتمثل في تشكيل لجنة متابعة في كل بنك تقوم بالتنسيق مع اللجان الأخرى المشكلة في البنوك الأخرى عبر جمعية البنوك للخروج برؤى مشتركة لتجاوز الصعوبات عند البدء بمرحلة التنفيذ التجريبي للمعيار .

الأستاذة/ ميرفت الوزير- رئيس قسم المخاطر في بنك اليمن والكويت قالت : إن الورشة الخاصة مثلت إضافة نوعية للمختصين في البنوك نظراً لأهمية تطبيق هذا المعيار على المستوى المحلي لتعزيز المراكز المالية للبنوك وتعزيز ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي.

كما أن الورشة كوّنت فكرة حول اختصاصات ونطاق تطبيق معيار 9 وآليات التصنيف والقياس للأدوات المالية من خلال الحوارات والمناقشات بين نخبة من الخبرات المصرفية اليمنية التي شاركت في الورشة .

وبينت أن ما ميز الورشة أكثر هو حضور المختصين من البنك المركزي بقطاع الرقابة على البنوك واطلاعهم ومشاركتهم على كل المناقشات التي دارت خلال الورشة.

وفيما يتعلق ببنك اليمن والكويت قالت إن إدارة البنك تمضي قدماً في توفير متطلبات المعيار من خلال كوادر البنك المؤهلة وتحديث السياسات والإجراءات المالية والأنظمة الآلية لتصنيف وتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء والتي تتناسب مع متطلبات تطبيق المعيار.

وأشادت بدور المحاضر **الأستاذ/ أكرم الجرموزي** الذى أدار الورشة

عبد الله فاضل

تميزت الورشة في إثرائها للنقاشات والحوارات بين نخبة من الخبرات المصرفية اليمنية المشاركة فيها

بشكل رائع وطالبت الجمعية بعقد ورش عمل ودورات أكثر في هذا المجال.

● **الأستاذ/ خالد الورد**- المدير المالي لمصرف اليمن البحرين الشامل.. أوضح أنه وبرعاية البنك المركزي اليمني دعت جمعية البنوك اليمنية لانعقاد الورشة الخاصة بإمكانية تطبيق المعيار الدولي التاسع للتقارير المالية (IFRS) والمعيار المحاسبي الإسلامي (AAOIFI 30) وبحضور الأخوة في البنك المركزي وأعضاء جمعية البنوك ومصلحة الضرائب وكافة المعنيين في الإدارات ذات العلاقة وذلك لتقديم الخطوات الأولى للبنوك للانطلاق في تطبيق المعيار مؤكد أن توصيات ومخرجات الورشة ساهمت في تحديد البرنامج الزمني والأولويات في تطبيق المعيار وبما يتلاءم مع الظروف الاستثنائية، التي يمر بها القطاع المصرفي وبحيث يتم التطبيق على مراحل تدريجيه إضافة إلى تقديم المساعدة المطلوبة للبنوك والمصارف لتوفير كافة المتطلبات اللازمة لتطبيق المعيار.

ونحن في مصرف اليمن البحرين ومن خلال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصرف سنعطي تطبيق المعيار الأهمية اللازمة استجابة لتوجيهات البنك المركزي اليمني، وقد تم تشكيل لجنة داخلية من الإدارات المعنية في المصرف من أجل وضع السياسات والإجراءات ومباشرة العمل على تنفيذ التوصيات التي خرجت بها الورشة وكل التعليمات والتوصيات ذات الصلة، وسيتم إعداد الخطة المزمنة لتنفيذ المعيار خلال العام 2022 والرفع بالنتائج أولاً بأول للجنة الرئيسية في جمعية البنوك وسيتم الرفع كذلك بالتحديات والصعوبات التي قد نواجهها في مراحل التطبيق لوضع الحلول

المناسبة لها وفي الوقت المناسب.

● **الأستاذة/ أسماء أحمد صبر**- مدير مكتب مخاطر الفروع الإسلامية في بنك اليمن والكويت الإسلامي أكدت أن الورشة ساهمت في طرح كثير من المواضيع وشكلت مبادرة جيدة وممتازة للتعرف على كيفية حل الصعوبات والإشكاليات بالنسبة لجميع البنوك وذلك من خلال طرح المقترحات وبلورتها على شكل توصيات من جميع المشاركين لتطبيق المعيار وفق أسس ونماذج موحدة، كما تقدمت بالشكر الجزيل للجمعية و القائمين عليها على نجاح هذه الورشة الهامة، التي تعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية نحو تطبيق المعيار.

● **الأستاذ/ أحمد العزاني**- نائب المدير المالي في بنك الكريمي قال : إن الورشة قد ساعدت في التعريف بأهمية المعيار رقم 9 والمعيار 30 بالنسبة للبنوك والنماذج المستخدمة والتعليمات في بعض البنوك في الدول العربية كدولة قطر ومصر وأيضاً نماذج حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بالنسبة للتمويلات والاستثمارات والأهم أن الورشة ساعدت في كسر حاجز الخوف والقلق لجميع البنوك في تطبيق المعيار.

وبيّن أن تجربة تطبيق المعيار في بنك الكريمي ستبدأ خلال الربع الثالث من العام 2022 على المحفظة والتمويلات الإسلامية ومعرفه مقدار التحوط والخسائر الائتمانية المتوقعة والمخصصات والاحتياطيات المكونة، بناء على حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، وسيتم التجربة أيضاً على المحفظة بناء على مستوى كل قطاع وليس على مستوى كل عميل، والسبب في ذلك حجم المحفظة الكبيرة بما يتجاوز أكثر من 10 ألف عميل وأيضاً بسبب أن أغلب التمويلات التمويلات في البنك صغيرة

هشام القباطي

ساهمت الورشة في وضع الخطوط العريضة لتطبيق المعيار مع أخذ خصوصية بنوك التمويل الأصغر عند التنفيذ

ومتوسطة.

الأستاذ/ فارس المترب- ضابط مخاطر البنك التجاري اليمني أوضح أن الورشة التي انعقدت في مقر الجمعية ولمدة 4 أيام كانت غير كافية لمعرفة كل الإرشادات والتعليمات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي 9 والمعيار 30 ولكن وبلا شك الجميع استفاد من هذه الورشة واطلع على التعليمات والإرشادات الرئيسية لمتطلبات هذه المعايير .

وبيّن أن الموضوع جديد على البنوك اليمنية وعلى أغلب العاملين والمعنيين بتطبيق هذه المعايير والتي استهدفتهم هذه الورشة، وعبر عن رأيه الشخصي بالقول أن من الضروري تعزيز التواصل بين كافة الأطراف المعنية بالتطبيق واستمرار ورش العمل والتدريب خلال الفترة المقبلة ، ليكون الجميع مطلع على المتطلبات الرئيسية من التعليمات وآليات التطبيق من أجل ضمان الحد الأدنى من الاتساق الأمثل لعملية التطبيق.

● **الأستاذ/ عبدالله فاضل**- رئيس الإحصاء والتحليل المالي بالإدارة المالية - بنك التضامن قال : شهدت الورشة إحاطة بالإطار المعرفي للمعيار 9 لما يخص جانب الموجودات والتي كونت فكرة حول اختصاصات ونطاق تطبيق المعيار 9 وآليات التصنيف والقياس للأدوات المالية.

كما تميزت الورشة في إثرائها للنقاشات والحوارات بين نخبة من الخبرات المصرفية اليمنية المشاركة في الورشة وقيادة قطاع الرقابة على البنوك بالبنك المركزي و ممثلي الضرائب والزكاة خاصة فيما يتعلق بآلية التطبيق لجزئيات المعيار مع توقعات للآثار المترتبة، وصولاً في ختام الورشة إلى توصيات المشاركين الخاصة بمتطلبات تطبيق المعيار.

● من جانبه **الأستاذ/ حفظ الله النهمي**- مدير دائرة المخاطر في البنك الأهلي اليمني قال : إن رعاية جمعية البنوك اليمنية للورشة الخاصة بالمعيار الدولي رقم 9 تميزت بتنوع المشاركين من البنوك اليمنية والبنك المركزي اليمني ومصلحة الضرائب والمحاسبين القانونيين، وكذا العروض التي تم تقديمها واستعراض التجارب الخارجية للجهات التي سبقتنا في عملية التطبيق، حيث أعطت الورشة رؤية واضحة حول المعيار التاسع ومتطلباته، وكذا قدمت مقترحات وأفكار تسهل عملية البدء في تطبيق المعيار وفق مراحل تدريجية، وبيّن أن الأهم من ذلك هو تشكيل لجنة في كل بنك تعنى بتقديم المقترحات والحلول للصعوبات والتحديات

محمد شجاع الدين

الورشة كان لها دورها الإيجابي في توضيح أثر تطبيق المعيار على القوائم المالية ونتيجة نشاط البنوك

التي ستتخلل عملية التطبيق، وبما يمكن البنوك مستقبلاً من تقييم الجدارة الائتمانية لعملائها واحتساب المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الجدير بالذكر أن الورشة التدريبية لامست الواقع الفعلي للبنوك والوضع الحالي للقطاع المصرفي وأزالت الكثير من المخاوف التي انتابت البنوك اليمنية بغية نجاح الأخيرة في الامتثال لمتطلبات المعيار التاسع.

● **هشام القباطي**- مدير إدارة

حفظ الله النهمي

الورشة قدمت رؤية واضحة حول المعيار التاسع ومتطلباته كما قدمت مقترحات وأفكار تسهل عملية البدء في تطبيقه وفق مراحل تدريجية

المخاطر في بنك الأمل تحدث قائلاً : تأتي هذه الورشة لتؤكد جدية البنوك اليمنية في تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم "9" الأدوات المالية والوصول إلى معالجات محاسبية تتوافق مع طبيعة الوضع الحالي للبلاد بالشكل الذي يحقق الغرض من المعايير فيما يتعلق بالتصنيف والقياس واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ونموذج انخفاض القيمة وأسلوب الإصلاحات المستدامة في محاسبة التحوط التي ستساهم في رفع قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المستقبلية وتعزيز كفاية رأس أموال البنوك وثقة العملاء بالبنوك وقد ساهمت الورشة في وضع الخطوط العريضة لتطبيق المعيار مع أخذ خصوصية بنوك التمويل الأصغر عند التنفيذ بما يتوافق مع طبيعة نشاطها وحجم عملائها.

● **محمد يحيى شجاع الدين**- مدير إدارة المراجعة الداخلية - بنك الأمل للتمويل الأصغر، قال : الورشة التي أقامتها جمعية البنوك بالتنسيق مع البنك المركزي المتعلقة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (IFRs 9) كان لها دورها الإيجابي في توضيح أثر تطبيق المعيار على القوائم المالية ونتيجة نشاط البنوك والاطلاع على تجارب البنوك الخارجية والمحلية والخطوات التي تم اتباعها في تطبيق المعيار، إضافة إلى التعرف على خصوصية تطبيق المعيار في بنوك التمويل الأصغر و البدء بإعداد خطة لعملية تطبيقه.

نفذت جمعية البنوك اليمنية - دائرة الدراسات والبحوث و برعاية خاصة من البنك المركزي اليمني - قطاع الرقابة على البنوك الورشة الثانية حول تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية(IFRS 9) " الأدوات المالية" والمعيار المحاسبي (AAIFIO 30) والتي شارك فيها 60 مشاركاً من البنوك التجارية والإسلامية وبنوك التمويل الأصغر وفروع البنوك الأجنبية وكذلك بحضور واهتمام من جمعية المحاسبيين القانونيين ممثلة بالأمين العام ونخبة من الخبراء المحاسبين القانونيين والأطراف ذات العلاقة.

المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) (الأدوات المالية) والمعيار المحاسبي الدولي (AAIFIO 30)

أكرم أحمد الجرموزي*

وكانت الورشة السابقة قد انعقدت في أكتوبر 2020 ووضعت الأسس والمفاهيم الأولية ، وخرجت بعدد من التوصيات الهامة، من خلالها انطلقت هذه الورشة المنعقدة في يونيو 2022، وبإدراك تام من جميع البنوك اليمنية لحتمية التطبيق وخصوصاً بعد منح الفرصة الأخيرة في التطبيق وسيكون إلزاماً على البيانات المالية لعام 2022 حسب التعاميم رقم (14، 15) لعام 2022 الصادرة من قطاع الرقابة على البنوك.

وبدورنا في جمعية البنوك اليمنية قمنا وبالتعاون مع اللجنة المشتركة من قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي بالتأهب والاستعداد كفريق عمل واحد في استعراض التجارب السابقة لبنوك عربية عن كيفية التحول إلى المعيار الجديد وبالتجهيزات لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية(IFRS 9) سواء الفنية أو المحاسبية وذلك في حدود الإمكانيات المتوفرة لدى البنوك اليمنية.

حيث سيسهم تطبيق المعيار في إدخال مفاهيم أوسع وأشمل في منظومة المخاطر الائتمانية لدى البنوك اليمنية المبنية على المعلومات المستقبلية في تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بخلاف المنهجيات السابقة، التي كانت تعتمد على تحقق الخسائر الفعلية من أجل تسجيلها.

وهذا بدوره سيعمل على إحداث تغييرات جوهرية في المنشور الدوري "معايير إدارة مخاطر الائتمان" الصادر من البنك المركزي اليمني رقم (10) لعام 1997 وكذلك في المنشور رقم (6) لسنة 1996، حيث ومن المعروف سابقاً أن البنوك كانت تحتسب نوعين من المخصصات حسب المعيار المحاسبي الدولي السابق IAS 39 (الأدوات المالية الاعتراف والقياس):

– الأول: المخصص المحدد (Specific Provision) والموجه لمقابلة حسابات متعثرة بعينها ويتفاوت حجم المخصصات بناء على حجم تعثّر الحساب وحسب أعمار الديون (المحفظة الائتمانية غير المنتظمة) والمحدد حسب منشورات البنك المركزي رقم (6) 1996.

– والثاني، المخصصات العامة (General Provision) التي تغطي كل الاحتمالات لمجموعة (محفظة القروض والتسهيلات المنتظمة) والالتزامات العرضية، وباتت تتشدّد أكثر في بناء المخصصات العامة ورفعها إلى 2% كاحتياط للعوامل غير المتوقعة ما يعني أنها باتت تقترب من تطبيق المعيار الجديد IFRS 9 ولكن بشكل غير مباشر، لكن المعيار الجديد هو أكثر تحديداً ووضوحاً في هذا المجال.

حيث نادت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ ديسمبر 2009 إلى ضرورة اعتماد مبادئ جديدة في تحديد الخسائر الائتمانية على مبدأ الخسارة المتوقعة (Expected loss) وليس على مبدأ الخسارة الفعلية المحققة ، وذلك لتحسين فعالية القرارات بالنسبة للمتعاملين مع المصارف، وذلك نتيجة الأزمات المالية العالمية خلال الأعوام (2007-2010) والتي أدت إلى إفلاس كثير من المصارف العالمية ؛ بسبب اعتمادهم على المعيار السابق الذي لا يعتمد الاعتراف بالخسائر الائتمانية إلا عند وقوعها .

مسار وأهداف الورشة

تم تحديد مسار وأهداف الورشة بثلاثة أقسام رئيسية :

القسم الأول : متطلبات تصنيف الأدوات المالية للبنوك " التصنيف والقياس" .

القسم الثاني: متطلبات حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (الاضمحلال/ التدني).

القسم الثالث : استعراض أثر التطبيق على البنوك والخروج بالتوصيات والمقترحات.

- وتم التركيز على الجانب العملي بدلاً من النظري وذلك بالتطبيق على البيانات المالية للبنوك لمعرفة خصوصية كل بنك ومعرفة الصعوبات وتذليلها، من خلال استعراض دليل استرشادي لبعض البنوك المركزية لدول عربية والاستدلال بها في كيفية تحديد المرحلة الانتقالية في التطبيق.

أهداف الورشة

الفهم وبشكل موضوعي للتصنيف والقياس كمدخل للاعتراف وقياس الأصول والالتزامات بصورة تعكس الشروط التالية:

أ) من خلال نموذج الأعمال المعتمد من قبل إدارة البنك في إدارة أصولها .

ب) من خلال خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأداة المالية سواء أكانت أداة ملكية أو أداة دين، والذي سيحدد التصنيف للأدوات المالية وقياسها بالـ

- الأدوات المالية بالتكلفة المطفاة.
- الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

-اعتماد القيمة العادلة بدلاً عن التكلفة التاريخية وإعادة تقييم الأدوات المالية واحتساب المخصصات الائتمانية وانعكاساتها على الميزانية الختامية للمصارف.

- اعتماد منهجية جديدة في دراسة الجدارة الائتمانية والتقييم الداخلي للعملاء من خلال المعلومات والتنبؤات المستقبلية، وهذا سيوفر حماية أكبر للمصارف من أية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية تجاه البنوك.

- إدخال مفاهيم أوسع وأشمل في إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف، وهذا بدوره يتطلب وجود إجراءات حوكمة سليمة لدى المصرف لضمان تحقيق التطبيق السليم للمعيار.

- نموذج انخفاض قيم الأصول والقروض والأدوات المالية من خلال الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة خلال المراحل الثلاث.

- الخروج برؤية مشتركة عن إمكانية التطبيق من خلال الواقع للبنوك اليمنية.

أهمية الورشة

تكمن أهمية الورشة في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) والمعيار الدولي المحاسبي (AAIFIO 30) لدى البنوك اليمنية في الآتي:

- تعزيز المعرفة بالمتطلبات الحديثة لقياس الأدوات المالية والافصاح عن المخاطر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9).

- تعزيز معرفة التصنيف للأدوات المالية للبنوك حسب نموذج الأعمال المعتمد من مجالس إدارة البنوك المبني على هدف إدارة البنك على كيفية إدارة أصولها المالية (سواءً هدف احتفاظ أو هدف متاجرة) كما يمكن اعتماد أكثر من نموذج عمل في إدارة عدة محافظ لأصول البنك نفسه.

- فهم المرحلة الانتقالية عبر الاحتياجات لمتطلبات وتجهيزات المعيار الجديد وفي حدود الإمكانيات المتوفرة لدى البنوك والتي سيتم وفق مراحل .

- تعريف المبادئ الأساسية للإطار الخاص بالخسارة الائتمانية المتوقعة ومعرفة مكوناتها

والمحاولة على تطبيقها والاستفادة من تجارب فروع البنوك الأجنبية عرض التطورات الحالية في كيفية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

- أن تطبيق هذا المعيار سيكون له أثر كبير على إعادة تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة واحتساب المخصصات الائتمانية وانعكاساتها على الميزانية الختامية للمصارف.

- تبادل الخبرات والنقاش والتداول للخروج بتوصيات ترفع للبنك المركزي صاحب القرار في وضع التعليمات القانونية والتشريعية التي تناسب متطلبات المعيار في ظل الظروف الممكنة .

- إن تطبيق هذا المعيار سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على الودائع والقروض، حيث سيزيد ثقة المودعين في المصارف من جهة لأنها توفر ضمانات أكثر وحماية أوفر لودائع العملاء.

أعمال الورشة

من منطلق التطبيق العملي ركزت الورشة جهودها خلال جلسات أعمالها في استعراض متطلبات المعيار الدولي من واقع المراكز المالية الحقيقة للبنوك وبما يتناسب مع بيئة القطاع المصرفي اليمني، وذلك من خلال التصنيف والقياس التجريبي وكذلك تكوين مخصص التدني "خسائر الائتمان المتوقعة" والافتراضات التي سوف تعمل على تبسيط إجراءات التطبيق كمرحلة أولية، وبخطوات جادة وبحضور فعال من قطاع الرقابة على البنوك بجانب ممثلي البنوك المعنيين في التطبيق وتحديد الصعوبات والعوائق وأثرها على القوائم المالية.

التوصيات والمقترحات

خرجت الورشة بالتوصيات والمقترحات التالية:

1- تشكيل اللجنة العامة المنبثقة من الورشة والممثلة من جميع البنوك.

وتتولى هذه اللجنة مهمة تنسيق الجهود والمتابعة وعقد اللقاءات والورش بما يسهم في تطبيق المعايير المشار إليها أعلاه وفقاً لمراحل وخطوات يتم الاتفاق عليها وصياغتها وتوثيقها وعرضها على البنك المركزي- قطاع الرقابة على البنوك لإصدارها على شكل تعليمات ملزمة للتنفيذ.

2- عقد الاجتماعات الدورية نهاية كل شهر لمعرفة النتائج وأثر التطبيق.

3- تشكيل اللجنة الداخلية على مستوى كل بنك ومصرف والتي ستكون المسؤولة عن تطبيق المعايير المشار إليها أعلاه وعلى مستوى البنك والمصرف وتكون ممثلة بالإدارات التالية:

- إدارة المخاطر.
- الإدارة المالية.
- إدارة التدقيق الداخلي.
- إدارة الائتمان.
- إدارة الاستثمار.
- مستشار خارجي.

وتتولى هذه اللجنة بصورة عاجلة الرفع بالخطة المزمنة لتطبيق المعيار من خلال ممثلها باللجنة العامة المذكورة أعلاه في البند الأول وفقاً لما تم إقراره في هذه الورشة خلال 30 يوماً من تاريخ تشكيلها وبما لا يتجاوز الربع الثالث من العام الجاري 2022.

4- اقتراح التطبيق على مراحل تسمى الأولى منها المرحلة الانتقالية للتطبيق، حيث سيتم التطبيق على بند (الائتمان والتمويل المصرفي للعملاء فقط) خلال هذا العام كمرحلة أولى من خلال :

- التسهيلات الائتمانية للعملاء المباشرة / النقدية.
- التسهيلات الائتمانية للعملاء غير المباشرة.
- منتجات التمويل الإسلامي التي تحمل صفات الدين (أصل وعائد).

من خلال:

- تحديد نماذج الأعمال المذكورة التي ستتبناها البنوك لتصنيف التسهيلات الائتمانية المذكورة في النقطة رقم (4).

- التصنيف الجديد للجدارة الائتمانية كما جاء في المعيار التاسع إلى عشر فئات لمخاطر الائتمان المتوقعة وسوف نرفع بها لقطاع الرقابة على البنوك لإصدار التعليمات الملزمة بذلك.

- المبني على الأحداث المستقبلية التي سوف يتوقعها البنك عن عملائه.

- اقتراح وتطبيق واحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الذي يشمل ما يلي:

تصنيف التسهيلات الائتمانية إلى (3) مجموعات أو مراحل (STAGES) :

أ) .المرحلة الأولى : عند الاعتراف الأولى (منح التسهيلات) الخطر الائتماني منخفض لمدة 12 شهراً بتكوين مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على القيمة الدفترية التسهيلات أو التمويل الاعتراف بالفوائد ضمن قائمة الأرباح والخسائر

ب). المرحلة الثانية : عند وجود زيادة في خطر الائتمان ولكن ليست جوهرية، الاعتراف بالخسائر الائتمانية مدة حياة الأصل (القروض أو التمويل) بتكوين مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى حياة الائتمان المصرفي على القيمة الدفترية الإجمالية والاعتراف بالفوائد ضمن قائمة الأرباح والخسائر.

جـ) المرحلة الثالثة : يكون هناك أدلة موضوعية للزيادة الكبيرة في خطر الائتمان (مرحلة التعثر) الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة التسهيلات أو التمويلات على صافي القيمة الدفترية بعد تجنيب الفوائد المعلقة.

5- اقتراح اعتبار مخاطر الأدوات المالية السيادية والأسقف غير المستغلة من التسهيلات تساوي صفر حسب تجارب الدول العربية الأخرى.

6- تتولى اللجان الفرعية للبنوك المذكورة في البند رقم (3) مسؤولية متابعة استصدار القرارات اللازمة من الإدارة العليا للبنوك والمصارف فيما يتعلق بإعداد أدلة السياسات والإجراءات لتحديد نماذج الأعمال ومعايير وأسس التصنيف والقياس وأسس احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية حسب المعيار وموافاة اللجنة العامة بذلك ليتسنى رفعها للبنك المركزي – قطاع الرقابة على البنوك.

7- تتولى اللجان الفرعية في البنوك والمصارف تقديم ملخص دوري (أسبوعي أو نصف شهري) عبر ممثلها في اللجنة العامة المذكورة في البند رقم (1) يبين بصورة عامة خطوات وإجراءات تنفيذ متطلبات تطبيق المعايير المشار إليها أعلاه والتحديات والصعوبات لمناقشتها في اللجنة العامة بإشراف البنك المركزي وإيجاد الحلول اللازمة لها بذلك ليتسنى رفعها للبنك المركزي – قطاع الرقابة على البنوك.

والنظر في المقترحات المرفوعة وإصدار التعليمات العامة المحددة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وبشكل خاص فيما يتعلق باحتمالية التعثر (PD) وتحديد مصادر المعلومات المقبولة والتي سيتم الاعتماد عليها لتحديد الجدارات الائتمانية لعملاء البنوك والمصارف.

وأخيراً مما لاشك فيه أن البنوك اليمنية سوف تواجه العديد من المشكلات عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) وذلك نتيجة لأن الكثير منها سوف تحتاج إلى تعديلات جوهرية في أنظمتها حتى تتمكن من توفير المعلومات المناسبة لتطبيق المعيار

كما يحتاج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) ليتم تطبيقه بالشكل المناسب إلى كمية كبيرة من المعلومات الدقيقة والموثوقة ليست فقط المعلومات التاريخية ولكن يحتاج أيضاً إلى معلومات عن الأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية مع مراعاة القيمة الزمنية، لهذا يتطلب تعزيز التنسيق بين الإدارات المتخصصة كإدارة المخاطر وإدارة الائتمان والإدارة المالية والمخاطر وتكنولوجيا المعلومات مما يساعد على وضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة بشكل أكثر دقة.

وسوف نوافيكم بكل المستجدات من خلال اللقاءات والورش عبر اللجنة العامة وبالتعاون ودعم مباشر من البنك المركزي اليمني – قطاع الرقابة على البنوك .

* مساعد رئيس الجمعية، مدير دائرة الدراسات والبحوث

إدخال مفاهيم أوسع وأشمل في إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف

الفوائد المكتسبة من المشاركة في ورشة تطبيق المعيار الدولي (9)

لا شك في أن تطبيق معيار إعداد التقارير المالية رقم (9) ليس بالأمر السهل، لا سيما إذا ما نظرنا إلى مراحل التدرج المتعددة التي مر بها المعيار طيلة السنوات الماضية، وما برز خلالها من صعوبات وتحديات اعترضت طريق تطبيق المعيار.

ورغم ذلك نستطيع القول أن المشاركة في الورشة التي نظمتها جمعية البنوك اليمنية لمناقشة آلية تطبيق المعيار خلال الفترة من (5 - 8) يونيو برعاية من البنك المركزي ومشاركة جمعية المحاسبين القانونيين، كانت مشاركة إيجابية اكتسب خلالها المشاركون من ممثلي البنوك والكوادر المصرفية والمحاسبين القانونيين الكثير من الفوائد والمعارف النظرية والتطبيقية التي أزالت الغموض المتعلق بمفهوم المعيار ومصطلحاته وآلية تطبيقه.

الفوائد المكتسبة للبنوك

• كسر حاجز الخوف من صعوبة تطبيق المعيار حيث تمت مناقشة أهم النقاط التي تواجه البنوك في صعوبة تطبيق المعيار، وتم التوضيح للمشاركين أساسيات تطبيق المعيار ومتطلباته، وتحديد نموذج الأعمال التي تبنتها البنوك لتطبيقه على المحافظ الائتمانية والتسهيلات.

• الوصول إلى أن الخطوات العملية لتطبيق معيار إعداد التقارير المالية رقم (9) قد تحققت وذلك من خلال طرح ومناقشة المراجع والنماذج الإرشادية والتطبيقية التي تم طرحها في الورشة.

• المشاركة الفاعلة حيث استعرض كل بنك أدواته المالية وأسس التصنيف لها وغير ذلك من الأمور ذات العلاقة.

• أدرك كل بنك ضرورة التطبيق العملي للمعيار وأنه يتعين على كل بنك مراجعة سياساته وإعادة التفكير بنهج جديد لتطوير إدارة مخاطر تتضمن أفضل الممارسات مما يستدعي البنوك إلى التقييم المستمر لارتباطاته، ووضع إجراءات تتناسب مع تطبيق المعيار.

• تشكيل اللجان ووجودها سواء التنفيذية أو الإشرافية خطوة جيدة للتخفيف من مخاطر

حامد الشميري*

احتمالية التطبيق غير السليم للمعيار وذلك نتيجة لنقص الخبرة أو عدم الاستعداد الكامل لتطبيق المعيار.

• وجود البنك المركزي اليمني كجهة رقابية وإشرافية تعد أيضاً خطوة في المسار الصحيح لمصلحة جميع الأطراف المشاركة، والذي ساعد بدوره في مناقشة الصعوبات الاقتصادية والمخاطر التي تواجه البنوك ومدى تأثيرها على تطبيق المعيار.

• عمل خطط مزمنة للبدء بتطبيق المعيار وتشمل دراسة الاحتياجات اللازمة لتطبيق المعيار وإعداد الدراسات، والتوجه إلى عمل سياسات وإجراءات وآليات تحدد مدى ملاءمة الاستجابة للتطبيق الفعلي.

• الخروج بتوصيات عملية تساعد على التطبيق العملي للمعيار وتسهل معرفة الانحرافات عند عدم الالتزام بمتطلبات المعيار.

الفوائد المكتسبة للمحاسبين القانونيين من تطبيق المعيار (9) لإعداد التقارير المالية

التأخير في تطبيق معيار إعداد التقارير المالية رقم (9) محط اهتمام وقلق المحاسبين القانونيين في نفس الوقت ؛ نظراً لحرصهم الكبير على أن يتم استيعاب المعيار من قبل الإدارات ذات العلاقة بتطبيقه في البنوك والمؤسسات المالية والمتمثلة في إدارة المخاطر والائتمان والإدارة المالية وحرص المحاسبين القانونيين أيضاً على معرفة خطوات تطبيق المعيار بشكل سليم وذلك لأن أي تطوير بالجانب المهني ورفع الكفاءات في البيئة المحاسبية سوف يساعد المحاسب القانوني بشكل مباشر من خلال الآتي :

• الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة يستطيع المدقق أن يستند عليها لإبداء رأيه المهني.

• انخفاض مخاطر التدقيق نتيجة لتوصل مدققي الحسابات إلى قناعات بعدالة عرض البيانات المالية.

• تطبيق المعيار سيُمكن من عرض معلومات ملائمة وذات فائدة لمستخدمي البيانات المالية.

• الإفصاحات اللازمة ذات العلاقة بالمعيار في البيانات المالية سوف تقدم معلومات أفضل حول إدارة المخاطر لتوفير مزيد من الشفافية والملاءمة للمعلومات الموجودة في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

• التمكن من فهم أثر تلك المخاطر على التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الأقبال على المعلومات التي تفصح عنها البنوك مما يزيد من مصداقية مراكزها المالية المنشورة.

ولذلك تجدر الإشارة هنا إلى أهمية مشاركة المحاسبين القانونيين وخاصة مراجعي حسابات البنوك في مثل هذه الورش وذلك للاطلاع على المشاكل التي تواجه البنوك في هذا الجانب وهذا بدوره سيساعدهم في تقديم توصياتهم العملية الواضحة والفعالة والمناسبة بخصوص ذلك.

* أمين عام جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين

اختتـــام أعمـــال الورشـــة

في الـ 8 من يونيو 2022 اختتمت أعمال الورشة الخاصة بالاستعداد لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) " الأدوات المالية" والمعيار المحاسبي الدولي (AAIFIO 30) التي نظمتها جمعية البنوك اليمنية برعاية البنك المركزي اليمني.

وفي الاختتام أوضح الأستاذ محمود قائد ناجي، القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية، أن المعيار التاسع من معايير التدقيق العالمية يعتبر تحدياً حقيقياً أمام المصارف والشركات المالية في جميع أنحاء العالم، وذلك لما للمعيار من متطلبات كثيرة تتعلق بإشكالية تقييم القوائم المالية ومواجهة المخاطر التي تهدد أصول هذه الشركات أو تهدد المراكز المالية للبنوك.

ولفت إلى أن البنوك اليمنية حريصة على تطوير عملياتها وعلى إبقاء مبدأ الشفافية والحوكمة على عملياتها وقوائمها وتقاريرها، ولهذا كانت جمعية البنوك مبادرة في تنظيم ورشة العمل حول المعيار التاسع والمعيار الثلاثين من معايير التدقيق العالمية بهدف نشر الوعي المصرفي أولاً وتجهيز البنية التحتية من كادر بشري وأنظمة لاستيعاب متطلبات هذا المعيار.

وقال: لقد شارك في الورشة البنك المركزي اليمني وذوو الخبرة من المراجعين والجهات ذات العلاقة كالضرائب في ورشة العمل بهدف الخروج بفهم مشترك لمتطلبات هذا المعيار وما هي الصعوبات التي قد تعترض التطبيق لبعض جزئيات المعيار والخروج برؤية مشتركة لما يجب تطبيقه اعتباراً من العام الجاري 2022 بإشراف البنك المركزي.

وأشاد القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية بالمشاركة والتفاعل الكبير والملاحظات والمقترحات والأفكار التي طرحها ممثلو مختلف البنوك اليمنية والبنك المركزي والمراجعون والمحاسبون القانونيون والجهات ذات العلاقة خلال جلسات وأعمال الورشة.

واعتبر الورشة محاولة ناجحة وخطوة صحيحة على طريق التنفيذ والتطبيق للمعيار الدولي التاسع للتقارير المالية .. مشيراً إلى الأهمية التي تمثلها الورشة للتدريب على كيفية العمل مع البنك المركزي كفريق واحد وتذليل الصعوبات التي قد تواجه تطبيق المعيار .. مؤكداً ضرورة استمرار إقامة مثل هذه الورش لما فيه خدمة البنوك والصالح العام والوصول إلى رؤى مشتركة والاتفاق على مبادئ عامة تكسر حواجز الخوف بين جميع الأطراف.

من جانبه أكد مدير عام التفتيش على البنوك في البنك المركزي اليمني فواز البناء أن البنك المركزي سيعمل بالتعاون مع بقية البنوك وبشكل مرحلي من أجل تطبيق المعيار التاسع بشكل مرحلي.

وأشار إلى أن الورشة ساهمت في بيان الكثير من الإشكاليات التي كانت تعانيها البنوك .. لافتاً إلى أنه سيتم العمل على معالجتها خلال المرحلة القادمة وفقاً للمفاهيم المتكاملة التي قدمتها الورشة عن المعيار .

من جانبهم أكد المشاركون أن البنك المركزي اليمني هو الجهة الإشرافية والمرجعية الأولى لجميع البنوك والشركات المالية عند تنفيذ البرامج التطويرية أو تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الهادفة إلى مواكبة التقدم السريع للنشاط المالي والمصرفي في ظل التطور التكنولوجي والرقمي المستمر .

وشدد المشاركون الذين يمثلون البنوك اليمنية على أهمية استمرار انعقاد مثل هذه الورش التدريبية التخصصية للارتقاء بالوعي والإدراك المعرفي لماهية وأهمية تطبيق المعيار التاسع والمعيار 30 للتقارير والأدوات المالية وتجهيز البنية التحتية وتوفير البيئة المواتية للبدء في التنفيذ خلال المرحلة القادمة.

وأشاروا إلى أن هذه الورشة أكسبتهم الكثير من المعلومات والمعارف النظرية والتطبيقية المتعلقة بإمكانية التوصل إلى صيغة وآلية توافقية مشتركة لتطبيق المعيار الدولي التاسع والمعيار 30 .

ولفت المشاركون إلى أن ورشة العمل قد ساهمت إلى حد كبير في كسر حاجز التخوف من تطبيق المعيار.

وبعد أن استعرض عدد من المشاركين القوائم المالية للبنوك التي يمثلونها والنماذج والحالات العملية للتصنيف الائتماني الجديد في إطار المعيار الدولي للتقارير المالية .. جرى توزيع الشهادات على المشاركين في الورشة.

القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) يعتبر تحدياً حقيقياً أمام المصارف والشركات المالية في جميع أنحاء العالم

مدير عام التفتيش على البنوك في البنك المركزي

البنك المركزي سيعمل بالتعاون مع بقية البنوك من أجل تطبيق المعيار التاسع بشكل مرحلي

أهمية التدريب في البنوك

نبيل الفائق*

يعتبر الموظف الحجر الأساس والعنصر الفعال الذي يحقق النجاح أو يتسبب بالفشل لأي مؤسسة أو أي منشأة، حيث لا يمكن الاستغناء عنه تحت أي ظرف باستثناء بعض الخدمات الإلكترونية، أما في المؤسسات والشركات التقليدية، التي تعمل على تقديم أغلب الخدمات للعملاء مباشرة، فالعميل أو الزبون يحتاج إلى شخص يتواصل معه ويحصل منه على جميع الإجابات الخاصة بالأسئلة أو الاستفسارات التي يقوم بطرحها، وكذلك يحتاج العميل أوالزبون إلى موظف يقوم بشرح وترويج الخدمات التي تقدمها المنشأة، فعلى سبيل المثال يُعتبر المدرس الموجود في المدارس والجامعات من أهم العناصر التي لا يمكن الاستغناء عنها، فلا تستطيع المدرسة / الجامعة مواصلة عملها بدون وجود المدرسين،أما فيما يخص موظفي البنوك فغالباً ما يتم الاعتماد على الموظفين البنكيين بشكل كلي؛ حيث يُعتبر الموظف الواجهة الأساسية للبنك، ويتم الاعتماد عليه بشكل شبه كلي في جميع الأعمال البنكية، سواء في التسويق أو الابتكار وتحسين الأداء أو تنفيذ وضبط العمليات واتخاذ القرارات الإدارية أو الائتمانية ..وغيرها من الأعمال .

ومن هنا تبرز أهمية تدريب موظفي البنوك وتطوير مهاراتهم باستمرار ؛ كون ذلك يسهم إسهاما كبيراً في تحقيق النجاحات والاستمرارية للبنوك في تقديم الخدمات وتحسين مستواها وجذب المزيد من العملاء للتعامل معها وتحقيقها للمزيد من الأرباح وأيضاً زيادة قدرتها التنافسية .

أهداف عملية التدريب / التطوير

- تزويد الموظفين بالمعلومات والمهارات والأساليب المتنوعة والمتجددة لتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات .

- تحسين قدراتهم عند تنفيذ العمليات بما يحقق الجودة (الدقة/ السرعة / الضبط)،وبما يحميهم ويحمي البنك والعملاء من تحمل أية مخاطر(مادية / قانونية / سمعة).

- تحسين سلوك الموظفين وزيادة ثقتهم بأنفسهم ومساعدتهم ومنحهم الفرص لشغل الوظائف الإدارية العليا تدريجياً .

- رفع مستوى أداء الموظفين والاعتماد عليهم في ابتكار أفضل الأساليب لتحسين الأداء /إنتاج خدمات جديدة / تطبيق أساليب رقابية مميزة تحد من حدوث / تكرار الأخطاء أو المشاكل أو المخالفات التي قد تتسبب في تحميل البنك أو عملائه خسائر كانوا في غنى عنها .

- تحسين وتوطيد العلاقات بين الموظفين / المسؤولين ذوي الخبرة بالموظفين الجدد، وتكوين فريق عمل متكامل ومتعاون يعمل في بيئة تتميز بالهدوء والاستقرار النفسي، وبالتالي تفرغهم لتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات وتحسين جودة الأداء في أجواء وظيفية مستقرة خالية من الصراعات أو المناكفات .

وغالباً ما تقوم البنوك بتدريب موظفيها على مراحل كما يلي :-

أولاً : التدريب الأولي (الأساسي)

وهو التدريب الذي يتلقاه الموظف من بداية تعيينه بالوظيفة (موظف تحت التجربة) سواء كانت دورات نظرية عامة يتم من خلالها توضيح الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه، أو من خلال تدوير الموظف بين الوظائف التي يفترض أن يتعلم فيها تفاصيل الإجراءات التي يقوم بها لإنجاز المهام، أو تقديم الخدمات بالشكل الصحيح والحذر من الأخطاء التي قد تسبب له أو للبنك أو العملاء أية خسائر أو تشكل لهم مخاطر .

وتظل عملية التدريب المذكورة مستمرة للموظف لحين إلمامة بكافة الإجراءات التي يطبقها في وظيفته التي تعين بها أو عند تغطيته لوظائف أخرى كبديل لزملائه (أثناء إجازاتهم).

ثانياً : التدريب المتقدم (التطوير)

وهو التدريب الذي يتلقاه الموظف داخل البنك، أو في مراكز التدريب الخارجية المتخصصة خلال عمله بالبنك، والذي يهدف لزيادة مهارات الموظف وإعداده كمسؤول داخل البنك، يمكن الاعتماد عليه لتدريب غيره أو اتخاذ القرارات اللازمة لتسيير وتطوير أعمال البنك للوصول إلى مستويات متميزة في جودة تقديم الخدمات .

وبالرغم من قيام بعض البنوك بخلق ثقافة مؤسسية تعتمد التركيز على التدريب والتأهيل وزيادة المعرفة بهدف رفع الانتاجية وترشيد إجراءات العمل وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، إلا أن نجاح عملية التدريب تواجهها العديد من الصعوبات التي قد تحد من تحقيق الغايات المنشودة منها، ونوضح أدناه أهم تلك الصعوبات:

أولاً : صعوبات من قبل الموظفين/ المتدربين

- حرص بعض الموظفين عند إشراكهم في الدورات التدريبية على الحصول على المقابل المادي أو الشهادات وإهمال الجانب المعرفي.

- عدم رغبة بعض الموظفين في تطوير ذاتهم واقتصار أهدافهم بتنفيذ الأعمال الموكلة لهم دون التطلع والطموح للترقية أو الانتقال لوظائف أخرى تمكنهم من معرفة باقي الأعمال التي يقدمها البنك .

- أحيانا الغرور الذي يصيب بعض موظفي / مسؤولي البنوك الذين يتبوؤن وظائف عليا واقتناعهم أنهم أصبحوا متمكنين من العمل ولا يحتاجون للتدريب / تطوير الذات .

ثانياً : الصعوبات من قبل إدارة البنك

- اقتصار بعض البنوك على إشراك موظفيها بدورات تتناسب مع الأعمال الموكلة إليهم فقط وحرمانهم من باقي الدورات لباقي الأعمال بالرغم من رغبة الموظفين في الاشتراك بهذه الدورات، بحجة أن هذه الدورات ليس لها علاقة بالأعمال الموكلة لهم من جانب، ومن جانب آخر حرص البنوك على توفير القدر الأكبر من مصاريف التدريب .

- اقتصار بعض البنوك على إشراك الموظفين المتواجدين بالمنطقة التي يتم تنفيذ الدورات التدريبية فيها (غالباً المنطقة التي تتواجد فيها إدارات البنوك الرئيسية)، وبالتالي حرمان موظفي فروع المناطق الأخرى من الاشتراك بهذه الدورات، وذلك لتفادي تحمل البنوك لمصاريف السفر والإقامة لموظفي الفروع في المناطق الأخرى .

- حالياً تعتمد بعض البنوك بشكل أساسي على تدريب موظفيها عن طريق إشراكهم ببرامج تدريبية إلكترونية (عن طريق الكمبيوتر)، وفي اعتقادنا أن مثل هذه الدورات لا تثري الموظفين بالقدر الكافي من المعلومات ؛ كونها تفتقر لعملية المشاركة والمناقشة سواء بين المدرب والمتدربين، أو بين المتدربين أنفسهم.

- عدم تشجيع بعض البنوك مسؤوليها المشهود لهم بالنجاح بتقديم دورات تدريبية لموظفيها أو لموظفي باقي البنوك، والتي تساعد المتدربين في تنمية قدراتهم ومهاراتهم لإنجاز الأعمال وتقديم الخدمات بالجودة المطلوبة.

- عدم اهتمام بعض البنوك بتشجيع المبرزين من موظفيها في أعمالهم أو المتميزين في الدورات والبرامج التدريبية (مدربين/متدربين)، وبما يعزز لديهم الطموح والمنافسة في تحقيق المزيد من النجاحات.

وحتى تصل البنوك إلى تقديم أفضل الخدمات البنكية بما يتوافق مع أهدافها واستراتيجياتها، فينبغي لها أن تقدم فرص عمل وتدريب متساوية للجميع، وأن تحرص على استثمار مواردها البشرية من الموظفين، وتوفر لهم الأجواء المناسبة للتطور والتقدم، من خلال اعتماد نظم خاصة للتدريب والحوافز، ترتكز بشكل رئيسي على درجة التميز ومستوى الأداء والقدرات الشخصية.

* مدير البنك العربي – فرع إب

أقوى شريك مالي يُحقق كل طموحاتك

البنك الذي تثق به
The Bank You Trust

www.ycb.bank

8 0 0 8 0 0 0
009671299988

يعتمد أي اقتصاد وطني على النقد والسيولة المالية التي تتوفر في السوق وفي القطاع المالي ككل والمصرفي بشكل خاص ؛ كون النقد يعتبر شريان الحياة اليومي للأفراد والمؤسسات في تلبية احتياجات جميع الأطراف، ويشكل ذلك أهمية وسهولة بقدر ما يتوفر من سيولة وما يستخدم من أدوات وتوظيفها لتلبية احتياجات الناس اليومية.
ولذلك فإن التطور الذي شهده مجال الاتصالات وظهور ثورة الهاتف المحمول أوائل القرن الواحد والعشرين شكّل قفزة نوعية في الخدمات، وجعل التقارب بين الناس أكثر، وإنجاز المعاملات أسرع وبكفاءة أعلى.

تطبيقات المحافظ الإلكترونية .. المعوقات والحلول

أ. أسامة الشوخي*

هذا التطور تزامن مع التطور التكنولوجي والتقدم التقني في مجال الحاسوب والبرمجيات وكان له أثر فعال في ثورة التكنولوجيا المالية ؛ مما ساعد على تحسين أداء المصارف في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجمهور عملائها والمتعاملين معها بشكل آلي وسريع وأكثر أماناً وسهولة وتنوع فيما تقدمه من خدمات.

ومع القفزات التقدمية في قطاع الاتصالات وانتشار استخدام الهاتف المحمول بالتزامن مع التطور التكنولوجي والتقدم التقني في مجال الحاسوب وبرمجياته، نتج عن ذلك ما يسمى التكنولوجيا المالية (Fintech) التي هي حصيلة توظيف هذا التطور من خلال تصميم تطبيقات هاتفية لخدمة المتعاملين وتسهيل حصولهم على الخدمات المالية والمصرفية بشكل أسرع وأكثر فاعلية، مقارنة بما كان عليه الوضع قبل ظهور هذه التطبيقات.

اتسم الاقتصاد اليمني بالضعف وخصوصاً في ظل الصراع السياسي والأزمة الاقتصادية، التي تعيشها البلاد على مدى أكثر من سبع سنوات، شهدت خلالها أسوأ الأزمات المالية التي أثرت بشكل سلبي على القطاع المصرفي، حيث شحت السيولة النقدية، وانقطعت رواتب العاملين في القطاع الحكومي، وانعدمت الموارد الإيرادية والمالية للدولة، ونتيجة للأزمة التي عاشتها البلاد وما تعرض له القطاع المصرفي من أزمات فقد توقف الأفراد عن التعامل مع المصارف وعن الاحتفاظ بما تبقى لهم من سيولة فيها، مما جعل القطاع المصرفي يتعرض لاستنزاف في السحوبات النقدية من أرصدته والتي على إثرها تم وضع عدة معالجات من أجل الحد من هذا الاستنزاف، ونظراً لمحاولة تخفيف أزمة السيولة النقدية، توجه القطاع المصرفي إلى استخدام وتوظيف التقدم التقني والبرمجي عبر ابتكار تطبيقات مالية مصرفية يمكن للعملاء والمتعاملين بها توفير السيولة اللازمة لهم، ولكن بصورة مقننة ومحدودة، وما بين عامي 2015 و 2019 منح البنك المركزي اليمني لخمسة مصارف يمنية هي (بنك الكريمي للتمويل الإسلامي الأصغر، بنك التضامن، بنك الأمل للتمويل، بنك اليمن والكويت، وكاك بنك) تراخيص تقديم خدمة المحافظ الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، كتوجه جديد نحو النقد الإلكتروني، وفي 2021 تم منح تراخيص لبنك اليمن الدولي والبحرين الشامل، وأصبحت تحتل تلك التطبيقات الإلكترونية حصة سوقية في ظل ظهور تطبيقات عديدة من قبل مؤسسات الصرافة، يوضح الشكل التالي الحصة السوقية لتطبيقات المصرفية الإلكترونية:

شكلت هذه التطبيقات المالية الإلكترونية اليمنية قفزة شبه نوعية في مجال الخدمات المالية الإلكترونية وخصوصاً أنها ظهرت في ظل ظروف استثنائية تمر بها البلاد كان من الضروري أن يتعايش معها القطاع المصرفي اليمني، رغم ما تتعرض له السيولة من تناقص في القيمة نتيجة الأموال التالفة والمتهالكة وخصوصاً الفئات أبو 100 ريال أو 50 ريال.

وبالتالي كانت هذه التطبيقات المالية الإلكترونية أداة من أدوات تخفيف حدة شحة السيولة النقدية من خلال ما تقدمه من خدمات محدودة في سداد المدفوعات (مستحقات الهاتف الثابت، أو سداد وحدات لشركة الاتصالات، أو سداد النت) مع التقنين في التعاملات والسحوبات عبر نقاط الوكلاء الذين تحددهم أو تتعاقد معهم تلك المصارف.

- التطبيقات المالية الإلكترونية اليمنية قفزة شبه نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية المصرفية السهلة والسريعة
- بين عامي 2015 و 2019 منح البنك المركزي اليمني 5 مصارف يمنية تراخيص تقديم خدمة المحافظ الإلكترونية عبر الهاتف المحمول

المعـــوقـــات

هذه التطبيقات الإلكترونية بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي ظهرت فيها ورغم نجاحها إلى حد كبير في تقديم خدماتها للعملاء، فقد واجهت معوقات وصعوبات عدة ولا تزال تواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي يتمثل أبرزها فيما يلي :

- عدم وجود التشريع القانوني الملائم والمتكيف مع هذه التطبيقات الإلكترونية التقنية، الذي يمكن من خلاله ضبط الجوانب القانونية لمستخدميها والمتعاملين معها ومع الجهات الصادرة لها، بخلاف القانون رقم (40) لسنة 2006 الذي وضع ضوابط التعاملات الإلكترونية بالاستناد إلى ضوابط التعاملات الورقية والمستندية بشكل يفتقر للمرونة والتكييف والتناسب مع متطلبات ومتغيرات التقنية، بخلاف التعميم رقم (11) لسنة 2014 الصادر من البنك المركزي اليمني لتمكين إنشاء نماذج تعتمد عليها المصارف في توفير خدمات النقود الإلكترونية وليس التطبيقات الإلكترونية.
- الافتقار لوجود قطاع مستقل متخصص تقنياً وبرمجياً، يشرف عليه البنك المركزي اليمني، يختص بدراسة الجوانب الفنية للتطبيقات المالية، التي تصدرها المصارف ويراعى فيها الجودة والمرونة والسلاسة والأمان بصورة أكثر فاعلية عما هي الآن، وفحص بيئتها التجريبية والبرمجية بما يؤكد على فاعليتها وجودة أدائها ويصدر شهادة سنوية تؤكد تلك الجودة وحسن الأداء.
- الكم الكبير من المحافظ الإلكترونية التي يتم استخراج تصاريح لها والتي أغلبها تعود لشركات ومؤسسات الصرافة.
- عدم وجود الوعي الكافي بين أوساط اليمنيين بالثقافة المالية والوعي والمعرفة المصرفية.
- انخفاض مستوى التوجه نحو تعزيز التعامل بتطبيقات المحافظ الإلكترونية من قبل قطاع واسع من الدولة بخلاف البنك المركزي اليمني الذي يسعى لتفعيل هذا التوجه ولكن يفتقر للتنسيق مع القطاعات المختلفة أو التكامل في التنفيذ مع قطاع المصارف.
- انعدام التنسيق التقني والربط الشبكي المشترك ما بين البنك المركزي عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً مع مصلحة الأحوال والسجل المدني لتفعيل قراءة البيانات للهوية الوطنية عبر قارئ الباركود الخلفي للبطائق الشخصية مع المحافظ الإلكترونية.
- قد يكون انعدام البنية التحتية أحد المعوقات الهامة التي تقف أمام تفعيل التطبيقات للمحافظ الإلكترونية، إضافة إلى الظروف الصعبة والمعيشية التي يعيشها المواطن اليمني ولكن هذا لم يحد من وصول مستخدمي الهاتف المحمول في اليمن لعدد 18 مليون مستخدم ووجود ما يقارب من 7.88 مليون مستخدم انترنت، فالبنية التحتية ليست من شأن الدولة فحسب ولكنها مسؤولية الجميع بما فيها القطاع الخاص كلاً في حدود إمكانياته وقدراته المحيطة به.

الحـلول

على الرغم من وجود تلك المعوقات والظروف الصعبة لابد أن تتوفر وتتوفر الحلول التي تتناسب مع تلك الظروف ومنها ما يلي :

- سن التشريع القانوني الملائم والمناسب بما يتكيف ويتلاءم بشكل عميق مع وضع وحالة وطريقة تطبيقات المحافظ الإلكترونية، ويعطي لها قاعدة قانونية آمنة للمتعاملين بها ومعها، وضوابط محددة للمصارف المنتجة لتلك المنتجات المالية التكنولوجية.
- تأسيس قطاع مستقل بإشراف البنك المركزي يتكون من فريق عمل متكامل من المتخصصين في المجال التقني وبرمجة التطبيقات الهاتفية وكذلك من القانونيين والمصرفيين للقيام بمهمة الإشراف والمتابعة والتقييم والمراجعة الدورية لأداء تلك التطبيقات للمحافظ الإلكترونية بما يجعلها دائما بمستوى عالٍ من الأداء.
- تقنين منح التصريحات لتطبيقات المحافظ الإلكترونية وعدم منحها إلا للمؤسسات المصرفية التي لها معاييرها من كفاءة رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة بما يعزز من تمكين تطبيق المحافظ الإلكترونية من إقبال الناس عليها.
- تبني القطاع المصرفي اليمني التوجه نحو نشر الوعي المالي وثقافة المعرفة المصرفية من خلال توجيه البنك المركزي اليمني للمصارف والقطاع المالي بنشر الثقافة المعرفية في أوساط المجتمع كجزء من المسزولية المجتمعية للمصارف تجاه المجتمع وتجاه المتعاملين معها، بما يشكل قاعدة معرفية توعوية مالية تساعد في نجاح وتفعيل دور هذه التطبيقات لتعزيز الشمول المالي في أوساط المجتمع.
- نشر هذا التوجه بالتنسيق مع القطاعات الحكومية الأخرى ونقل جزء من أنشطتها في المدفوعات كالرواتب والمستحقات والضرائب والرسوم الجمركية لتمر عبر تلك المحافظ الإلكترونية.
- تفعيل الربط الشبكي والتقني بين البنك المركزي اليمني والقطاع المصرفي بمصلحة الأحوال والسجل المدني بما يمكن من تعزيز توفير معلومات وبيانات خدمة "اعرف عميلك KYC" بشكل تقني عبر تفعيل قارئ الشفرة لبيانات الهوية الوطنية الرقمية وبما يقلل من مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لمستخدمي تطبيقات المحافظ الالكترونية.

وبشكل عام تبقى خدمات تطبيقات المحافظ الإلكترونية هي الأداة المناسبة لتأسيس خدمات مستدامة وتوسيع نطاق الوصول إلى القطاع المالي بشكل سريع وملائم وآمن ويرفع من مستوى الوصول للأفراد في المناطق النائية والريفية ويعزز السيولة الإجمالية ويقلل من الضغوط المالية التي يعيشها الفرد في ظل ظروف البلاد الاستثنائية والتي تعتبر فرصة فعلا استثنائية لتعزيز هذا التوجه التقني التكنولوجي لتطبيقات المحافظ الإلكترونية.

المصـــــــــــادر:

تحديات وافاق النقود الالكترونية وأنظمة الدفع في اليمن، الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مارس 2022.

https://www.youtube.com/watch?v=F4kK6YTU9aI ندوة اقامتها منظمة الاكاديميين المهنيين اليمنيين بكندا بعنوان "تجسير الفجوة الرقمية في اليمن" بتاريخ: -09يناير2021-.

* مشرف عمليات مصرفية - بنك التضامن

تتشابه الدعامة الأولى لاتفاقية بازل الثانية مع ما جاء في اتفاقية بازل الأولى وتعديلاتها من حيث نسبة كفاية رأس المال (8%) وأساليب قياس مخاطر السوق ومكونات بسط معادلة كفاية رأس المال، ولكنها تختلف من حيث تطوير أساليب قياس مخاطر الائتمان واستحداث مخاطر التشغيل، ووضع أساليب لقياسها، وتعديل مقام نسبة كفاية رأس المال؛ نتيجة لإضافة مخاطر التشغيل.

طرق تحديد كفاية رأس المال في البنوك وفقاً لاتفاقية بازل الثانية والثالثة (1-2)

إبراهيم العواوي

مكونات رأس المال التنظيمي بحسب اتفاقية بازل الثانية

لم يتغير مفهوم رأس المال في اتفاقية بازل الثانية عن ما جاء في اتفاقية بازل الأولى وتعديلاتها، حيث بقي رأس المال التنظيمي مكوناً من الشرائح الثلاث، كما بقيت الشروط الواجب توافرها في البنود أو العناصر المؤهلة لإدراجها ضمن هذه الشرائح من دون تعديل، وعلى الرغم من التوافق فيما بين الاتفاقيتين حول الشرائح المكونة لبسط معادلة كفاية رأس المال، إلا أن الاتفاقية الثانية لها نظرة مختلفة عن الاتفاقية الأولى فيما يتعلق بالاستقطاعات من رأس المال، حيث نصت على أن الاستقطاعات من إجمالي رأس المال يجب أن تكون على النحو الآتي:

1. الاستقطاعات من الشريحة الأولى لرأس المال: أنه يتم استقطاع الشهرة والزيادة في رأس المال الناتجة عن الاستثمارات في أسهم البنك نفسه (أسهم الخزينة) من الشريحة الأولى لرأس المال بنسبة 100%.

2. يتم استقطاع البنود الآتية بنسبة 50% من الشريحة الأولى وبنسبة 50% من الشريحة الثانية: "الاستثمارات في البنوك والمؤسسات التابعة التي لا تظهر حساباتها الختامية ضمن حسابات المركز الرئيس، الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك الأخرى والمؤسسات المالية، استثمارات الأقلية المهمة في المنشآت المالية الأخرى".

الاختلافات التي ميزت اتفاقية بازل الثالثة مع الاتفاقية السابقة:

تتمثل أهم الاختلافات التي ميزت اتفاقية بازل الثالثة بالمقارنة مع الاتفاقية السابقة فيما يخص رأس المال البنكي فيما يلي:- بالنسبة لرأس المال الأساسي:

-1 التعديلات على رأس المال الأساسي للبنوك:

- رأس المال الأساسي حسب اتفاقية بازل الثالثة لسنة 2013 (4.5%) ولسنة 2014 (5.5%) ولسنة 2015(6%)، وحسب اتفاقية بازل الثانية (4%).

- سهم العادية وما يشبهها حسب اتفاقية بازل الثالثة لسنة 2013 (2%) ولسنة 2014 (3.5%) ولسنة 2015(4.5%)، وحسب اتفاقية بازل الثانية (2%).

- مما سبق نلاحظ أن اتفاقية بازل الثالثة تهدف إلى الرفع من قيمة الأسهم العادية في رأس مال البنوك، فبعد أن كان الحد الأدنى يقدر ب 2% من المتوقع أن يرتفع بحلول سنة 2015 إلى 4.5% وهذا بهدف رفع جودة رأس مال البنوك.

- إضافة شريحة إضافية لرأس مال البنوك:

من بين الإضافات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة، إضافة شريحة جديدة لرأس المال تعرف برأس المال التحوطي:

- رأس المال التحوطي حسب اتفاقية بازل الثالثة لسنة 2016 (0.625%) ولسنة 2017 (1.25%) و لسنة 2018(1.875%) ولسنة 2019(2.5%)، وحسب اتفاقية بازل الثانية (لا يوجد).

- يتمثل الهدف من إضافة هذه الشريحة لرأس المال في ضمان قدرة البنوك على مواجهة الاضطرابات الاقتصادية التي قد تحصل من حين لآخر.

- تحديد كفاية رأس المال في البنوك وفقاً لاتفاقية بازل الثالثة "مكونات رأس المال التنظيمي بحسب اتفاقية بازل الثالثة":

-1 تعديل مكونات رأس المال التنظيمي:

- عملت لجنة بازل 3 على إعادة تعريف مكونات رأس المال التنظيمي وتحديده بخلاف ما كان عليه في بازل الثانية، لتشمل أدوات أكثر استقراراً، ويتكون رأس المال التنظيمي بحسب تعديلات اتفاقية بازل الثالثة من الآتي:

- الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):

تمثل هذه الشريحة النواة الصلبة للبنك ويجب أن لا يقل حدها الأدنى عن 6% من موجودات البنك المرجحة بأوزان المخاطر في جميع الأوقات، مع العلم أن هذه النسبة كانت 4% في اتفاقية بازل الثانية (Basel Committee, 2010, P. 12)، وتقسم الشريحة الأولى لرأس المال الأساسي إلى شريحتين، هما:

أ. الشريحة الأولى لحقوق المساهمين

لا يوجد اختلاف في معنى حقوق المساهمين بين اتفاقية بازل الثالثة واتفاقية بازل الثانية سوى زيادة الحد الأدنى لحقوق المساهمين المدرجة ضمن الشريحة 1 إلى 4.5% من موجودات البنك المرجحة بأوزان المخاطر، علماً أن هذه النسبة كانت 2% في اتفاقية بازل 2، وتتكون الشريحة الأولى لحقوق المساهمين من الأسهم العادية المصدرة من قبل البنك، التي تحقق المعايير اللازمة لاعتبارها أسهماً عادية، "علاوة الإصدار (الخصم) الناتجة عن إصدار أدوات مدرجة ضمن حقوق المساهمين، الأرباح المحتجزة، الدخل المتراكم الشامل والاحتياطيات المعلنة الأخرى والأسهم العادية المصدرة من قبل الشركات التابعة (المجمعة حساباتها مع البنك) والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (أي حقوق الأقلية)، والتي تحقق معايير الإدراج ضمن حقوق المساهمين".

ويبّين (بنك الكويت المركزي، 2014، أن لجنة بازل وضعت مجموعة من الشروط في البنود أعلاه، لكي تكون مؤهلة للإدراج ضمن هذه الشريحة، والتي أهمها:

- أن تكون مصدرة ومدفوعة بالكامل، ليس لها أولوية في المطالبة بتوزيعات الأرباح إلا بعد سداد جميع الالتزامات التعاقدية.
- لا يوجد لها تاريخ استحقاق، لا تدفع قيمتها إلا في حالة التصفية وبعد سداد جميع الديون.
- أن لا تكون مضمونة أو مغطاة بكفالة من البنك المصدر أو شركاته التابعة.

ب. الشريحة الأولى لرأس المال الإضافي

اعتمدت بازل الثالثة في تكوين أدوات هذه الشريحة على أدوات الشريحة الأولى لرأس المال الأساسي الموجودة في بازل الثانية، والتي كانت تمثل نسبة حدها الأدنى 2% من نسبة أدوات الشريحة الأولى لرأس المال الأساسي، إلا أنه في بازل الثالثة تم تقليص هذه النسبة إلى 1.5.

وتتكون الشريحة الأولى لرأس المال الإضافي من الأدوات المالية المصدرة من قبل البنك، والتي تحقق معايير الإدراج ضمن رأس المال الإضافي وليست مدرجة ضمن حقوق المساهمين، " علاوة الإصدار (الخصم) الناتجة عن إصدار أدوات مالية مدرجة ضمن رأس المال الإضافي، وأدوات مالية مصدرة عن الشركات التابعة (المجمعة حساباتها مع البنك) والمملوكة من طرف ثالث وتحقق معايير الإدراج ضمن رأس المال الإضافي وغير مدرجة ضمن حقوق المساهمين". وقد وضعت لجنة بازل مجموعة من الشروط في البنود أعلاه؛ لكي تكون مؤهلة للإدراج ضمن هذه الشريحة، والتي أهمها:

- أن تكون مصدرة ومدفوعة بالكامل، لها أولوية أقل من حقوق المودعين والدائنين المختلفين والقروض المساندة في حالة التصفية.
- أن لا تكون مضمونة أو مغطاة بكفالة من البنك أو شركاته التابعة، وأن لا يكون لها تاريخ استحقاق.

استراتيجيات توسيع شبكات وكلاء النقود الإلكترونية وأثرها في تحقيق الشمول المالي

تمضي صناعة التكنولوجيا المالية بخطوات متسارعة وثابتة نحو اعتماد هذه الصناعة كأحد البدائل الرئيسية التي يعتمدها صناع القرار في بلادنا، ويظهر ذلك جلياً وواضحاً من خلال التوجه العام للدولة وخاصة البنك المركزي، الذي يسعى بجد نحو تقديم كل التسهيلات والإمكانات المتاحة لجميع اللاعبين الرئيسيين لهذه الصناعة في البلاد، مثل شركات الخدمات المالية، الشركات المشغلة لخدمات النقد الإلكتروني، وشركات الاتصالات والبنوك الذين اعتمدوا التكنولوجيا المالية كأهم تكنولوجيا حديثة تقدم من خلالها خدمات الدفع الإلكترونية عبر تطبيقات يستفيد منها معظم شرائح المجتمع.

الأستاذ/ معين العراسي*

وفي هذا السياق، لاحظنا إطلاق العديد من المحافظ الإلكترونية والترخيص بتقديم خدماتها من قبل البنك المركزي، الأمر الذي يمثل مؤشراً إيجابياً ويصب في مصلحة تحقيق الشمول المالي وشمول الخدمات الإلكترونية في البلاد.

لهذا فإن هذه المحافظ الإلكترونية يجب ألا تغفل عن المناطق النائية والأرياف، بعكس التوجه الحالي لمعظم تلك المحافظ الذي يركز في تقديم خدماتها على المناطق الحضرية وعواصم محافظات الجمهورية.

وعند التمعن في الأسباب التي تجعل الشركات المزودة لخدمات النقد الإلكتروني تعتمد منهجية تركيز أنشطتها في المناطق الحضرية دون المناطق الريفية والنائية يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

1- التكلفة العالية التي تتكبدها الشركات المزودة لخدمات النقد الإلكتروني للتعاقد مع وكلاء مختصين بتقديم تلك الخدمات، إضافة إلى تكلفة تدريبهم، ناهيك عن تكلفة تشغيل وتقديم تلك الخدمات في المناطق النائية والريفية.

2- ضعف البنية التحتية لشبكات الاتصالات يشكل أهم عائق أمام معظم الشركات المزودة لخدمات النقد الإلكترونية فلا يشجعهم ذلك في التفكير في إجراء تعاقدات مع وكلاء مختصين بتقديم خدماتهم في المناطق الريفية لاعتمادها على التطبيقات التي تحتاج إلى الانترنت أو الرسائل النصية التي تحتاج إلى تغطية مستقرة لشبكة الاتصالات.

3- عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة صادرة من الجهات المعنية تنظم أعمال التعاقدات التي تبرمها الشركات المزودة للخدمات مع الوكلاء يجعل من الصعوبة بمكان إقناع تلك الشركات بتوسيع شبكة وكلائها لتقدم خدماتها في المناطق النائية والريفية.

4- عدم وجود خطط استراتيجية تحفيزية (Incentives strategies) من قبل الجهات المعنية لتشجيع الشركات المزودة لخدمات النقد الإلكترونية على زيادة استثماراتها عبر توسيع شبكات وكلائها في المناطق النائية والريفية.

5- الأمية بخدمات الدفع الإلكتروني لدى معظم المواطنين الساكنين في الأرياف، تجعل الشركات المزودة غير متحمسة نهائياً في توسيع شبكات وكلائها في تلك المناطق.

6- حجم العمليات (Transactions Volume) التي ينفذها الوكلاء مثل السحب والإيداع النقدي وعمليات تسجيل العملاء في المحفظة الإلكترونية، ضعيف جداً في المناطق النائية مقارنة بحجمها في المناطق الحضرية وعواصم المدن.

ضعف البنية التحتية لشبكات الاتصالات يشكل أهم عائق أمام معظم الشركات المزودة لخدمات النقد الإلكتروني

7- في اعتقادي الشخصي من أهم تلك الأسباب أيضاً عدم اطلاع الشركات المزودة لخدمات النقد الإلكترونية على تجارب الآخرين فيما يخص توسيع شبكات الوكلاء في المناطق الريفية، الأمر الذي يجعلها متخوفة من الخوض في تجارب قد تكلفها ميزانية تشغيلية كبيرة.

8- عدم وجود استراتيجيات تحفيزية لتوسيع مبدأ الشراكات الاستراتيجية التي تمكن الشركات المزودة للنقد الإلكترونية من التعاقد مع العديد من الجهات للاستفادة من فروع تلك الجهات في تقديم الخدمة وبالتالي توسيع شبكة الوكلاء في تلك المناطق.

9- عدم وجود تشريعات وتعليمات تنظم لأي جهات مالية تسمح لها بتقديم خدمات جديدة في شبكات الوكلاء التابعة للنقد الإلكترونية في المناطق النائية مثل: شركات خاصة لإدارة شبكات الوكلاء، شركات خاصة بإدارة السيولة النقدية ومطابقة النقد الإلكترونية للوكلاء في المناطق النائية.

10- عدم استخدام الشركات المزودة لخدمات النقد الإلكترونية تقنيات تساعد وتشجع الوكلاء في تسجيل العملاء المتواجدين في المناطق النائية دون الحاجة للحضور الشخصي مثل اعتماد تقنية ال (Digital Identification) والتي تتيح للوكيل تفعيل حسابات العملاء دون الحاجة إلى حضورهم.

حقيقة نجد أن هذه الأسباب تعد معوقات وصعوبات حقيقية تؤجل إن لم تمنع تحقيق الشمول المالي وشمول الخدمات الإلكترونية في البلاد باعتبار أن شبكة وكلاء النقد الإلكتروني هي العمود الفقري الذي يمكن الاعتماد عليه في ذلك من خلال توفير البنية التحتية التي تساعد وتشجع تلك الشركات على أن تشمل بخدماتها المناطق الريفية بحيث يتسنى لجميع شرائح المجتمع الاستفادة منها.

وعند استعراض المعوقات والصعوبات التي واجهتها الشركات المماثلة في دول العالم الثالث في هذا المجال مع نظيرها في بلادنا نجد تقارباً كبيراً، وبالنظر إلى المعالجات والحلول التي وضعتها تلك الدول بواسطة البنوك المركزية نجد أنها نجحت في تشجيع تلك الشركات على توسيع شبكات وكلائها في المناطق النائية والريفية وبالتالي ساهمت في تحقيق الشمول المالي لبلدانها بشكل كبير جدا.

وعند التطرق لأهم هذه الاستراتيجيات التي اعتمدتها الكثير من دول العالم الثالث مثل: كينيا، غانا، جنوب أفريقيا وغيرها من الدول يمكن تلخيص ما يلي:

أولاً: قيام البنك المركزي لتلك الدول بإصدار تشريعات وقوانين واضحة تحدد المتطلبات التي يجب على الشركات المزودة لخدمات النقد الإلكترونية توفيرها بغرض توسيع شبكات وكلائها في المناطق الريفية والنائية.

ثانياً: تبني الحكومة بشكل عام والبنك المركزي بشكل خاص وضع استراتيجيات تحفيزية لاستهداف المناطق الريفية من الشركات المزودة لخدمات النقد الإلكتروني مثل: استراتيجيات تحفيزية لخلق الطلب على خدمات الدفع الإلكترونية في المناطق النائية واستراتيجيات تحفيزية فيما يخص تحديد العمولات التي تجنيها شبكات الوكلاء عند تقديمها خدمات النقد الإلكترونية في المناطق الريفية.

ثالثاً: قيام البنك المركزي بإصدار وتنظيم تعليمات تسمح بتأسيس شركات

- يجب أن يكون المرتكز الأساسي في تقديم خدمات النقد الإلكترونية قائماً على تقديمها لشرائح المجتمع في كل أرجاء البلاد
- شبكة وكلاء النقد الإلكتروني هي العمود الفقري الذي يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الشمول المالي

متخصصة في تقديم خدمات التعاقدات وإدارة السيولة والمطابقات لشبكات الوكلاء في المناطق النائية والريفية.

رابعاً: قيام وزارة الاتصالات لتلك الدول بتبسيط إجراءات منح الترخيص التي تفرضها الوزارة على شركات الاتصالات الراغبة في تشغيل خدمات النقد الإلكترونية، والتي تعمل على تحسين شبكة تغطيتها في المناطق الريفية والنائية.

خامساً: قيام بعض الدول بتشجيع إنشاء شراكات استراتيجية بين الشركات المشغلة لخدمات النقد الإلكترونية وخدمات التمويل والإقراض الأصغر في المناطق الريفية.

سادساً: اعتمدت بعض الدول تخصيص إحدى شركات الاتصالات المشغلة لخدمات النقد الإلكتروني في تقديم خدماتها في المناطق النائية، في حين سمح للبقية بتقديم خدمات النقد الإلكتروني في المناطق الحضرية وعواصم المدن.

سابعاً: تشجيع الاستثمار في شبكات وكلاء النقد الإلكتروني في المناطق النائية عن طريق تقديم قروض الاستثمار للمزارعين عبر المحفظة الإلكترونية.

ثامناً: اعتماد رفع عمليات الحوالات الحكومية للأفراد في المناطق النائية عن طريق وكلاء النقد الإلكتروني المتواجدين هناك.

أخيراً، إن مرتكزنا الأساسي الذي نعتمد عليه في تقديم خدمات النقد الإلكترونية يجب أن يكون قائماً على تقديمها لشرائح المجتمع الفقيرة والمعدمة في كل أرجاء البلاد دون استثناء، ومن ضمن الاستراتيجيات التي تساهم في تحقيق هذا التوجه تركيز الشركات المزودة لخدمات النقد الإلكترونية على توسيع شبكات وكلائها في المناطق النائية والريفية، وهو ما سيعود إيجابا على تحقيق الشمول المالي للبلاد ومعه شمول الخدمات الإلكترونية، وخلافاً لهذه الاستراتيجية يمكننا الجزم أن هذه الخدمات ستكون محصورة فقط في المناطق الحضرية وعواصم المدن، وهو ما سيشكل عبئاً ثقيلاً تتحمله الشركات التي لن تتمكن من تحقيق الأرباح التي تطمح إليها من خلال تقديمها لخدمات النقد الإلكترونية في حال إغفالها توسيع شبكة وكلائها في المناطق النائية وإن كان أساس توجهها قائماً على تحقيق الشمول المالي للبلاد.

* مدير إدارة المحافظ الإلكترونية، بنك اليمن والكويت

المواصفة الدولية ISO 9001:2015

هو المعيار الدولي الذي يحدد متطلبات أنظمة إدارة الجودة، وهو النهج الأبرز لأنظمة إدارة الجودة، بينما يستخدم البعض مصطلح "QMS" لوصف معيار ISO 9001، أو مجموعة المستندات التي توضح بالتفصيل نظام إدارة الجودة، وبالتالي فإنه يشير في الواقع إلى النظام بأكمله، التي تعمل الوثائق فقط لوصف النظام.

ضياء الحق علي الحبيشي*

المفهوم والنشأة

مفهوم ISO كمصطلح هو اختصار لاسم المنظمة العالمية للمعايرة STADARDIZATION INTERNATIONAL ORGANIZATION

عبارة عن اتحاد عالمي يضم هيئات المقاييس الوطنية في دول العالم، حيث تأسست عام 1947 ومقرها جنيف بسويسرا، ويبلغ عدد أعضائها أكثر من 150 عضواً (كل عضو يمثل دولة واحدة) رسالتها تشجيع وتوحيد المواصفات العالمية وجميع الأنشطة ذات العلاقة والمتضمنة تقويم المطابقة بهدف تسهيل التبادل التجاري الدولي للسلع والخدمات فضلاً عن تطوير التعاون في مجالات الأنشطة العالمية والتكنولوجية والاقتصادية.

ويقع على عاتقها مهمة تطوير وإصدار المواصفات في كافة المجالات باستثناء المواصفات الفنية للمنتجات الخاصة بالصناعات الكهربائية والهندسية الالكترونية، التي هي من مسؤولية منظمة أخرى تأسست عام 1967 وهي اللجنة العالمية للإلكترونيات التقنية والتي تتعامل وتتعاون معها ISO في كافة القضايا ذات العلاقة بالمقاييس في مجال الكهروتقنيات.

وتقوم منظمة ISO بأعمالها من تحضير المواصفات الدولية عن طريق اللجان التقنية لها وتمر مسودات المواصفات الدولية التي تتبناها هذه اللجان على هيئات الأعضاء للتصويت عليها، ويتطلب النشر كمواصفة دولية مصادقة 75% على الأقل من الهيئات الأعضاء المصوتة.

مفهوم تعريف المطابقة الدولية ISO

شهادة المطابقة هي اعتراف صادر عن جهة اعتماد مستقلة، يقر بموجبها بأن منظمة ما قد حقق المتطلبات التي تتضمنها المواصفة التي تم تطبيقها.

ويمكن تعريفها بأنها وثيقة تثبت أن متطلبات السلعة أو خدمة أو شخص أو عملية أن النظام تلبي المتطلبات المعنية في المواصفة.

ومن خلال التعريفين السابقين نستنتج أن المطابقة هي اعتراف رسمي من جهة معتمدة ومستقلة، وضمان مكتوب على السلعة أو الخدمة أو النظام أو الفرد او العملية أنها متوافقة مع المتطلبات المقررة.

فوائد تطبيق نظام إدارة الجودة وأدلة الحصول عليها من خلال مواصفات ISO 9001:2015

م	فوائد تطبيق نظام إدارة الجودة	أدلة الحصول عليها من خلال متطلبات ISO 9001:2015
1	يزود العاملين بالوسائل التي تمكنهم من أداء مهامهم بالشكل الصحيح ومن المرة الأولى.	من خلال توفير الموارد المناسبة والتدريب وتعليمات العمل والبيئة التنظيمية الصحية والدافعية.
2	يوفر الوسائل اللازمة لتعريف المهام الصحيحة وتحديدها بطريقة تؤدي إلى إعطاء نتائج صحيحة.	من خلال تخطيط الجودة ووضع الإجراءات والمواصفات والإرشادات التي تساعد العاملين على اختيار الشيء الصحيح لكي يقوموا بإدائه.
3	يوفر وسيلة لتوثيق خبرة المنظمة وهذا يؤسس قاعدة لتدريب وتثقيف العاملين وبالتالي تحسين أدائهم.	من خلال توفير مجموعة من الممارسات الرسمية والموثقة: (دليل الجودة، الإجراءات، وتعليمات العمل) التي ينبغي مراجعتها بصورة مستمرة وإبقاؤها قيد التنفيذ.
4	يوفر دليل موضوعي يمكن إستخدامهُ لإثبات جودة سلع وخدمات المنظمة.	من خلال تحديد وتعريف واستمرار سجلات جودة لكل عملية وتوثيقها وتدوينها.
5	تخفيض حالات التوتر من خلال تحرير المدراء من التدخل المستمر في عمليات المستويات الأدنى التنفيذية.	من خلال توافر أدلة موثقة عن تعليمات العمل والمهام والأنشطة وتزويد العاملين بالوسائل التي تمكنهم من ضبط عملياتهم باستمرار ذاتياً وتحديد الإجراء الخاطئ وتعديله.
6	المحافظة على منظومة جودة ثابتة للنظام الإنتاجي سواء أكان للسلع أم للخدمات.	من خلال تقارير تحديد حالات عدم التطابق أو الانحراف واتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية المناسبة.
7	يوفر وضوحاً وشفافية للواجبات والمسؤوليات والاختصاصات والمهام.	من خلال تحديد الوصف الوظيفي والصلاحية والمسؤولية والمرجعية والمستوى الإداري لكل فرد في المنظمة.

مزايا تطبيق المواصفة الدولية ISO 9001:2015 للمنظمات/ المؤسسات

تقوم المنظمات بتبني مواصفات ISO 9001:2015 رغبة منها في زيادة حصتها السوقية، محلياً ودولياً، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم ربحيتها، ويمكننا تصنيف فوائد ومميزات تطبيق الايزو الى ثلاث فئات، هي كما يلي:

أولاً: المنظمات

يترتب على تطبيق مواصفات الايزو 9001 من قبل المنظمات الفوائد الآتية:

تجانس جودة الوحدات المنتجة من خلال تحسين الجودة.

تخفيض التكاليف نتيجة الحد من المعيب، ومن أعمال الفحص والمراقبة والاختبار، ومن إصلاح الوحدات المعيبة، والحد من هدر الوقت والموارد.

- التركيز على متطلبات العملاء، وتسليمهم المنتجات في الوقت المحدد نتيجة فاعلية الأنشطة المنفذة، ومن ثم تحسين إنتاجية المنظمة.

توافر الثقة والتواصل مع العملاء، وتلبية إحتياجاتهم باستمرار.

- تحسين جودة المواد المشتراة، من خلال التركيز على عملية تقييم الموردين، واختبار قدراتهم على تلبية متطلبات المنظمة.

- زيادة حجم المبيعات للمنظمة.

- إستخدام شهادة المطابقة المتحصل عليها من جراء تطبيق مواصفات ISO 9001:2015 في زيادة النصيب السوقي والانفتاح على أسواق جديدة.

- زيادة مساحات التفاهم بين العنصر البشري في المنظمة، وهو ما يخلق مناخ عمل ملائماً يعزز التواصل بين الوحدات التنظيمية للمنظمة.

ثانياً: العاملون في المنظمة

فوائد تطبيق المواصفة الدولية ISO 9001:2015 بالنسبة للعاملين في المنظمة:

- إمداد العاملين بالوسائل التي تمكنهم من أداء مهامهم بالشكل الصحيح ومن المرة الأولى.

- يوفر الوسائل اللازمة لتعريف المهام وتحديدها بطريقة تؤدي إلى إعطاء نتائج صحيحة .

- يوفر مادة أرشيفية وثائقية لخبرة المنظمة ويؤسس قاعدة لتدريب وتثقيف وتحسين أداء العاملين.

- يوفر دليلاً موضوعياً لضبط عمليات المنظمة عن طريق العملاء والمقيمين بشكل مستمر لإثبات جودة منتجات وخدمات المنظمة.

- تخفيض حالات التوتر من خلال تحرير المدراء من التدخل المستمر في العمليات التنفيذية في المستويات التنظيمية الأدنى.

- المحافظة على إستمرار جودة السلع والخدمات.

- يوفر وضوحاً وشفافية للواجبات المسؤوليات.

ثالثاً: العملاء

حصول العملاء على مستوى الجودة المتوقع بشكل مستمر.

زيادة ثقة العملاء في سلع وخدمات المنظمة.

المقارنة بين المنظمات عند دراسة العروض واتخاذ قرارات الشراء.

تحديد قدرة نظام الجودة في المنظمة على انتاج منتج يحقق بالمتطلبات.

تقوم المنظمات بتبني مواصفات ISO 9001:2015 رغبة منها في زيادة حصتها السوقية، محلياً ودولياً، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم ربحيتها

مختصر المواصفة الدولية ISO 9001:2015 والبنود التي تتكون منها المواصفة 9001:2015

- الهيكل العام للمواصفة.
- التفكير المبني على المخاطر.
- زيادة فاعلية ودور الإدارة العليا.
- تعديلات في بعض المصطلحات المستخدمة.
- تعديلات مبادئ نظام إدارة الجودة.
- مرونة كبيرة في التوثيق.
- توحيد التعريفات المستخدمة.

الهيكل العام للمواصفة

البند رقم 1 : مجال التطبيق.
البند رقم 2 : المراجع القياسية.
البنك رقم 3 : المصطلحات والتعريفات.
البند رقم 4 : سياق المنظمة.
البند رقم 5 : القيادة.
البند رقم 6 : التخطيط لنظام إدارة الجودة.
البند رقم 7 : الدعم.
البند رقم 8 : التشغيل.
البند رقم 9 : تقييم الأداء.
البند رقم 10 : التحسين.

البند رقم 4 :

4.1 فهم المنظمة وسياقها.
4.2 فهم متطلبات وتوقعات الجهات المهتمة.
4.3 تحديد مجال تطبيق نظام إدارة الجودة.
4.4 نظام إدارة الجودة وعملياته.

البند رقم 5:

5.1 القيادة والالتزام
5.1.1 القيادة والالتزام لنظام إدارة الجودة
5.1.2 التركيز على العميل
5.2 سياسة الجودة
5.3 تنظيم الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات
البند رقم 6: التخطيط
6.1 الإجراءات للتعامل مع الأخطار والفرص.
6.2 أهداف الجودة والتخطيط لتحقيقها.
6.3 التخطيط للتغييرات.

البند رقم 7 : (الدعم)

7.1 الموارد.
7.1.1 عام.
7.1.2 الافراد.
7.1.3 البنية التحتية.
7.1.4 البيئة لتنفيذ العمليات.
7.1.5 موارد المراقبة والقياس.
7.1.6 المعرفة داخل المنظمة.
7.2 الكفاءة.
7.3 التوعية.
7.4 الاتصال.
7.5 المعلومات الموثقة.
7.5.1 عام.
7.5.2 الإنشاء والتحديث.
7.5.3 ضبط المعلومات الموثقة.

البند رقم 8 (التشغيل)

8.1 تخطيط وضبط التشغيل.
8.2 تحديد متطلبات المنتجات والخدمات.
8.3 تصميم وتطوير المنتجات والخدمات.
8.4 ضبط المنتجات والخدمات المقدمة من جهات خارجية.
8.5 الإنتاج وتقديم الخدمات.
8.6 الإفراج عن المنتجات والخدمات.
8.7 ضبط عدم المطابقة لنتائج العمليات وللمنتجات وللخدمات.

البند رقم 9 (تقييم الأداء)

9.1 المراقبة والقياس والتحليل والتقييم.
9.1.1 عام.
9.1.2 رضا العملاء.
9.1.3 التحليل والتقييم.
9.2 التدقيق الداخلي.
9.3 مراجعة الإدارة.

البند رقم 10 (التحسين)

10.1 عام.
10.2 عدم المطابقة والفعل التصحيحي.
10.3 التحسين المستمر.

بنك التسليف التعاوني والزراعي - CACBANK

حيث وبنك التسليف التعاوني والزراعي – كاك بنك قطع شوطاً كبيراً في تطبيق معظم بنود المواصفة ISO 9001:2015 بقيادة وإشراف رئيس مجلس الإدارة الأستاذ إبراهيم الحوثي رئيس لجنة المقاييس الدولية ISO في البنك، وجاري العمل بكل تفاني وجهد لاستكمال ما تبقى من بنود المواصفة الدولية ISO 9001:2015، تزامناً مع تطبيق معيار الآيزو 27001 لنظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) .

* مستشار – بنك التسليف التعاوني والزراعي

CAC BANK
بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

أربعون عاماً من الريـــادة
FORTY YEARS OF PIONEER

بنك الوطن .. شاركنا الريادة

mobile money
بنك بمحفظتك

تمويل TAM WEEL
التمويلات الزراعية

كاك موبايلي
سدد جميع التزاماتك

ria Money Transfer
WesternUnion WU

حوالة.. وأكثر

e-Banking
البنك الإلكتروني

ENJAZ
انجاز تنمية واستثمار

البطائق الإلكترونية

30
يـــوم

مزايا 4G

أول مشغل لخدمة الـ 4G في اليمن

لتفعيل الباقات اتصل على 444

لمزيد من المعلومات أرسل 4 إلى 123 مجاناً

Yemen Mobile
يمن موبايل
معنا .. إتصالك أسهل

4G LTE

yemenmobile.com.ye
yemenmobileye1
yemenmobileye1

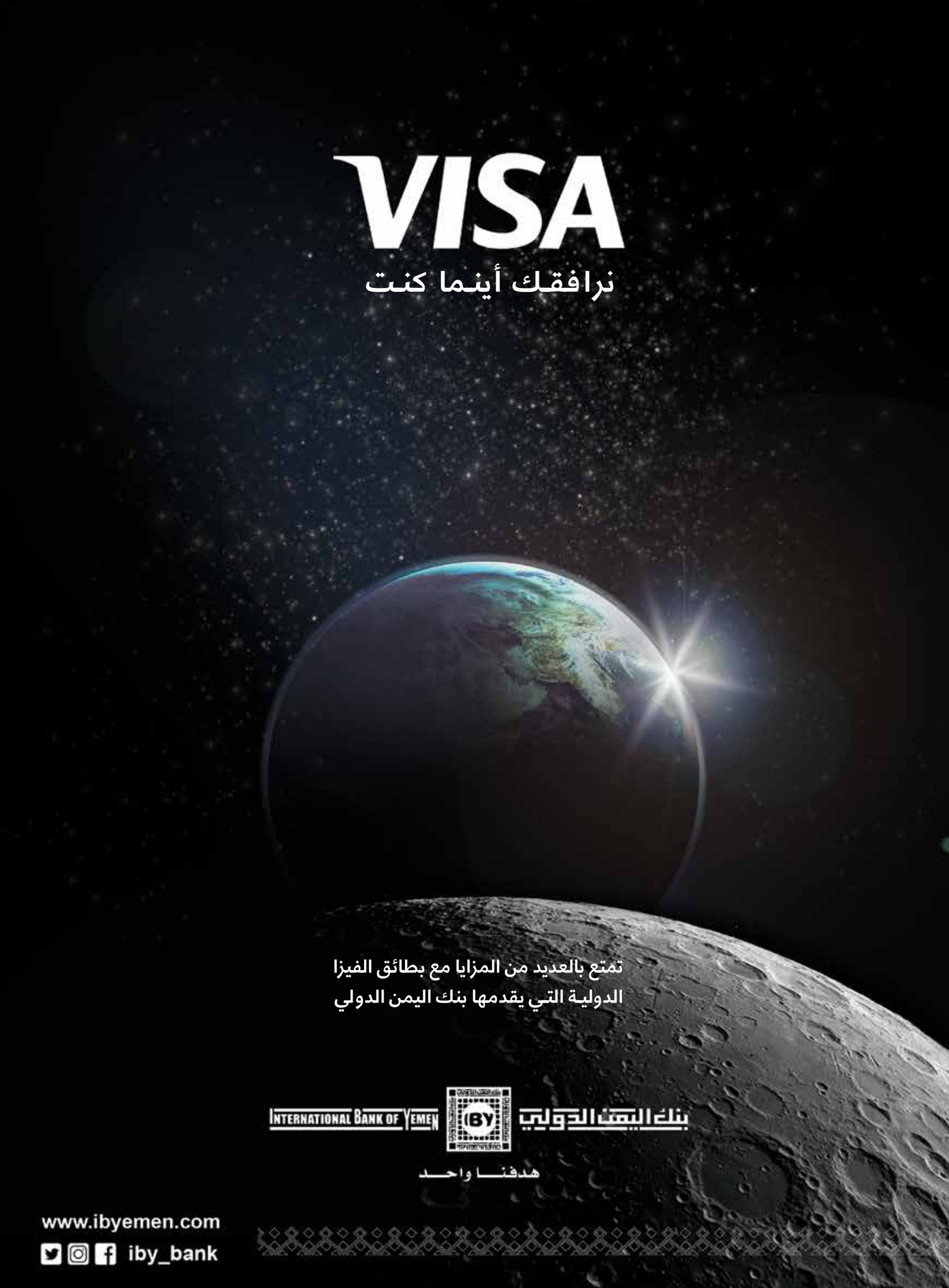
VISA
نرافقك أينما كنت
تمتع بالعديد من المزايا مع بطائق الفيزا
الدولية التي يقدمها بنك اليمن الدولي
INTERNATIONAL BANK OF YEMEN
بنك اليمن الدولي
هدفنا واحد
www.ibyemen.com
iby_bank